جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

الموضوع:

أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية الفترة 1999-2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الإقتصاد
تخصص إقتصاد دولي

إعداد الطالب :
بوالغبرة صابر

تحت إشراف الأستاذ :
ركي أحسن

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

إسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة
ركي أحسن	مشرفا	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوث– سكيكدة –
ساحلي لزهر	مقيم 1	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوث– سكيكدة –
كعوان سليمان	مقيم 2	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوث– سكيكدة –

السنة الجامعية 2019–2020

إهـــــــــداء

الحمد لله الذي أثار دربي بنور العلم وثبث خطاي واهدني بالصبر لإكمال هذا المشوار،

أهدي ثمرة جهدي و تعبي هذا إلى من غاب عن العيون، إلى روح أبي الطاهرة فليتغمده ربي برحمته الواسعة ويدخله جنانه العطرة،

رحمه الله

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها أمي

أطال الله في عمرها،

إلى أحب الناس إلى قلبي

إخوتي وأخواتي

إلى زوجتي الغالية..... التي وقفت بجانبي وشدت من أزري،

غالى ابني الغالي...محمد فراس

حفظهما الله لي ورعاهما

إلى كل أساندة كلية العلوم الاقتصادية وإلى كل زملاء الدراسة دفعة 2020.

الى كل من قصرت في واجبي اتجاههم ومنحوني صبرهم ودعواتهم

وكانوا لي خير معين

صابـــــر

شكـــــــــر وتقديـــــــر

الحمد والشكر لله الذي بتوفيقه تتم الأعمال شكرا خالصا يليق بجلاله وعظيم سلطانه
أتقدم بجزيل شكري وخالص امتناني إلى كل من ساعدني في انجاز عملي سواء من قريب أو من بعيد وأخص بالذكر:
الدكتور ركي أحسن على قبوله الإشراف على هذه الرسالة الذي لم يبخل علي بإرشاداته وتوجيهاته طوال فترة انجاز المذكرة
كما لايفوتني تقديم كامل الشكر والامتنان إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية واخص بالذكر كل من الأستاذ" ساحلي لزهر" و "الصيد فاتح" اللذان كانا عونا وسندا لي في كل الوقت.
كما أتقدم بالشكر والاحترام الجزيلين لأعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة هذه الرسالة، وقراءتها وجهدهم على ما قدموه من ملاحظات قيمة تهدف إلى تصويبها والارتقاء بمستواها

جزاهم الله عني كل خير

الملخص:

الهدف لرئيسي من الدراسة الحالية، تتمثل في قياس أثر الاستثمارات الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أثاره على النمو الاقتصادي، و هو الغاية الرئيسية لأي سياسة اقتصادية في العالم. من خلال هدا العمل نسعى لتحديد و تقدير العلاقة السببية كميا و كيفيا بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، والتي لها دلالة على درجة العلاقة الإحصائية والاقتصادية بين تلك المجتمعات الكلية.

الكلمات الافتتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، القياس.

Résumé :

L'objectif primordial de notre travail est d'évaluer l'impacte des IDE sur le processus de la croissance Economique en L'Algérie. L'importance des L'IDE trouve sa justification dans sa capacité à enrichir les externalités nationales offertes offertes aux entreprise domestique, et aussi dans les effets d'entrainement qu'il exerce sur l'ensemble de l'économie et par conséquent sur la croissance économique du pays, cette dernière considérée l objectif prioritaire de chaque politique économique sans le monde entier, a travers de ce travail en précisant et estiment qualitativement et quantitativement cette relation causale, qui s'exprime le degré de liaison statistique et économique entre ces deux agrégats macroéconomique(IDE, croissance économique).

Mots clés : IDE, croissance économique, estimation.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	ا
قائمة الجداول	ا
قائمة الأشكال البيانية	ا
قائمة الملاحق	ا
مقدمة	**أ-ث**
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	**6-34**
تمهيد	**6**
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي	**7**
المطلب الأول : مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي	**7**
الفرع الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر	**7**
الفرع الثاني: مفاهيم حول النمو الإقتصادي	**19**
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي والعلاقة بينهما	**25**
الفرع الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر	**25**
الفرع الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر	**27**
المطلب الثالث : الدراسات السابقة	**31**
الفرع الأول:عرض الدراسات السابقة	**31**
الفرع الثاني : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	**33**
الفرع الثالث : جوانب الإستفادة من الدراسات السابقة	**33**
خلاصة الفصل	**34**
الفصل الثاني: قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019	**36-50**
تمهيد	**36**
المبحث الأول: الأسس النظرية لنماذج الإنحدار الخطي المتعدد	**37**
المطلب الأول: مدخل الإقتصاد القياسي	**37**

الفرع الأول : مفهوم الإقتصاد القياسي	**37**
الفرع الثاني: نموذج الإنحدار الخطي المتعدد	**39**
المبحث الثاني: توصيف و تقدير و تحليل نتائج النموذج القياسي المستخدم في الدراسة	**41**
المطلب الأول:توصيف النموذج القياسي	**41**
الفرع الأول: التعريف بالنموذج القياسي المستخدم	**42**
الفرع الثاني : مصادر تجميع بيانات النموذج القياسي المستخدم	**42**
الفرع الثالث : الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي	**44**
المطلب الثاني : تقدير و تحليل نتائج النموذج	**45**
الفرع الأول: بنية النموذج القياسي	**45**
الفرع الثاني: اختبار جودة ومعنوية النموذج	**47**
خلاصة الفصل	**50**
خاتمة	**52**
قائمة المراجع	**55**
الملاحق	**59**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج	44
02	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج	45
03	نتائج تقدير النموذج لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	46
04	تصحيح نتائج تقدير النموذج لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	46
05	نتائج اختبار RAMSEY لتوصيف النموذج	47
06	نتائج اختبار (BREUCH-GODFREY) للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى للنموذج	48
07	نتائج اختبار (ARCH) للنموذج	48

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	42
02	نتائج التوزيع الطبيعي للأخطاء	48

قائمة الملاحق

قائمة الملحقات

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	**البيانات المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج**	59

مقدمة

تمهـــــيد

لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عالميا ملحوظا وأصبح يمثل أهم أدوات التمويل للاستثمار للدول، وازداد هذا التوجه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي و بداية القرن الحادي و العشرين، و أخد يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل و تحويل الأموال عالميا من خلال تخطيها للحدود و بناء شبكاتها عبر دول العالم و هذا ما أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة.

وقد أنقسم رواد الفكر الاقتصادي إلى فريقين حول مسألة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، إذ يعتبر الفريق الأول أن هدا الأثر يعد إيجابيا و ذلك لأن تدفق هدا النوع من الاستثمار يؤذي إلى نقل التكنولوجيا المتطورة و استخدام أساليب الإدارة و رفع كفاءة الموارد البشرية، مصدرا متجددا يسهم في التمويل بديلا لتدني في حجم المدخرات المحلية،فضلا على زيادة الصادرات عن طريق تسهيل عملية نفاذ المنتجات إلى الأسواق الدولية.

بالمقابل يرى الفريق الثاني أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يعد سلبيا لأن نمط نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية لا يزال بعيد تماما عن ما يروج له أصحاب النظرة الإيجابية، حيث أن أغلب نشاطات البحث و التطوير تتركز في الدول الأم، و يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على مزاحمة الاستثمار المحلي و تقليص فرص نموه، أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤذي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير، يؤذي إلى ظهور معدلات نمو سالبة داخل اقتصاديات الدول المضيفة.

أولا: إشكـــــالية الدراسة

جل الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر كالجزائر على غرار الدول النامية، لم يتوقف سعيها الحثيث لجذب هذا النوع من الاستثمار خصوصا في ظل الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولمة، حيث عملت على تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن مسألة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي للدول المضيفة لا تزال محل شك لدى كثير من منتقدي القرار و الباحثي

وبناءا على ما سبق، يمكن صياغة اشكالية الدراسة والمتمحورة حول طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019؟

و تندرج تحت هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر؟
- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في الجزائر؟
- هل هناك علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

لأجل الإجابة عن التساؤلات المطروحة، تم صباغة الفرضيات التالية:

- هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر نتيجة للمزايا التي صاحبت قدومه؛

- هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي للجزائر؛
- هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية.

ثالثا: مبررات إختيار موضوع البحث

من أبرز الأسباب الدافعة إلى اختيار موضوع البحث ممكن ذكر على وجه الخصوص ما يلي :

- تنامي ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدر هاما للتمويل بالنسبة للدول النامية، إذ ساعدت كثيرا من الدول على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛
- يشكل ضمان تحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية إحدى الهواجس الكبرى بالنسبة للحكومة الجزائرية لذا فإن هذه الدراسة تحاول البحث على التأثير إيجابيا في النمو الاقتصادي الجزائري و إخراج الحكومات من دائرة الهواجس؛
- الرغبة والميول الشخصية في تناول هدا الموضوع، لاسيما بعد التعمق و التمعن في الدراسات السابقة.

رابعا: أهداف البحث أهميته

ترمي الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- المساهمة في إثراء الجدال حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، و محاولة ترجيح رأي أحد الفريقين أي إما أن يكون التأثير إيجابي بسبب الدور الكبير الذي يؤديه في الحد من فجوة (الادخار– الاستثمار)، و كذا نقل التكنولوجيا المتقدمة و كفاءات إدارية تساهم في تحقيق عوائد إنتاجية موجبة، أو قد تكون أثاره سلبية إذ ترتب عن دخوله مزاحمة للاستثمار المحلي؛
- تقييم مدى فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، و يتحقق هدا الهدف من خلال معرفة درجة تأثيره السلبي أو الإيجابي على النمو الاقتصادي؛
- محاولة تقديم جملة من الآليات و الإجراءات الكفيلة لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال معالجة مجمل العراقيل المثبطة للاستثمار بشكل عام و الأجنبي بشكل خاص، بغية تسهيل عملية الاندماج الإيجابي في المنظومة الاقتصادية العالمية، و تعظيم فرص الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي.

خامسا: أهمية الدراسة

- في كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر من بين وسائل التمويل الحديثة نسبيا، والتي تمثل بديلا متميزا مقارنة بأشكال التمويل التقليدية كالقروض الخارجية والمساعدات الدولية؛
- كثرة النقاش الدائر حول مدى جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية؛

– تعد الجزائر من بين الدول الطامحة للاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فان قياس تأثير هذا الأخير على النمو الاقتصادي سيسهم في تقييم التجربة.

سادسا: حدود الدراسة

حتى تتم معالجة الإشكالية المطروحة، فإن الدراسة ارتبطت بحدود زمانية ومكانية كمايلي:

الحدود الزمانية:

تمثلت الحدود الزمانية للدراسة بالفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2019.

الحدود المكانية:

بالنسبة للحدود المكانية فالدراسة ترتكز على تحليل حالة الجزائر بشكل أساسي،

سابعا: منهج البحث

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المعتمدة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتكز على التوصيف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة و من تم تحليل مضامينها والعلاقات الرابطة بينهما.

حيث سيستخدم هذا المنهج في سرد أهم التعاريف المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والنظريات المفسرة للعلاقة بينهما.

كما تم اعتماد أسلوب التحليل القياسي الكمي، والذي يرتكز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية، من خلال نماذج قياسية تستمد أسسها من النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية القياسية السابقة، وهذا من أجل قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1999–2019.

ثامنا: صعوبات البحث

إن الصعوبات التي واجهتني في هدا البحث تتمثل في ما يلي:

- عدم التعرف على طريقة IMRAD من الوهلة الأولى كونها طريقة حديثة النشا.
- غلق المكتبة الجامعية مع جائحة كورونا.
- صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية خاصة مع ضعف تذبذب الأنثرنث.

تاسعا: هيكل البحث

من أجل معالجة الإشكالية والاجابة عن أسئلتها واختبار الفرضيات،وتحقيق الأهداف المرجوة تم تقسيم هده الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول الإطار النظري والفصل الثاني الإطار التطبيقي، حيث يتم في الفصل الأول سرد جملة من المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كذا العلاقة المرتبطة بينهما وفي المبحث الثاني الدراسات السابقة المتناولة في هذا الموضوع.

أما الفصل الثاني الخاص بالدراسة القياسية، إذ تم في المبحث الأول تناول المنهجية والأدوات القياسية من خلال تحليل لمتغيرات الدراسة، وسرد تعريف للنموذج المستخدم في الدراسة، في حين المبحث الثاني جاء تحت عنوان النتائج و المناقشة حيث تم تناول نتائج النموذج المستخدم في الدراسة بتحليل إحصائي، قياسي واقتصادي، ومن تم مناقشتها للخروج بتوصيات حول هذا الموضوع.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تمهيد

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في دفع التنمية الاقتصادية في أي بلد، إذ يعد من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يلعب دورا في عملية سد فجوة التمويل الناشئة للادخار المحلي، كما يعتبر وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل و نقل التكنولوجيا، وتحديث القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر أخد يظهر على الساحة الاقتصادية مند أواسط القرن التاسع عشر إلا أنه احتل مكانا بارزا في الاقتصاد العالمي لاسيما خلال العقود الثلاثة الأخيرة بعد أن حدثت تغيرات اقتصادية هامة، لعل أبرزها تنامي ظاهرة العولمة و تحقيق الشركات المتعددة الجنسيات سيطرة على حركية الاقتصاد العالمي.

وعموما تسعى الكثير من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، إلى جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بهدف إيجاد مصدر لإدامة زخم نموها الاقتصادي و تحقيق أعظم استفادة ممكنة من هده الاستثمارات.

وفي هدا الفصل نحاول تحديد الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، من خلال تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: يتناول مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؛

المبحث الثاني: مسح الدراسات السابقة ومساهمة البحث.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

للإستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي بلد، كونه من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في تحقيق النمو الإقتصادي.

المطلب الأول : مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي

فيما يلي سيتم التطرق إلى تعريف بعض المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر وبعدها التطرق إلى مفاهيم حول النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر يجدب اهتمام الشركات و الدول على حد سواء، و قد زاد الاهتمام به في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي يوفرها للدول، في دعم نمو اقتصادياتها، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في شتى الميادين. وعليه سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

1- تعريف الاستثمار

1-1:لغة: هو لفظ مأخوذ من الثمر وهو حما الشجر وأثمر الشجر خرج ثمره،[1] وأثمر الرجل كثر ماله والثمر بمعنى المال أو بمعنى الذهب والفضة وثمر ماله نماه.[2]

على ضوء ذلك فقد عرض مجمع اللغة العربية الاستثمار بأنه: "استخدام الأموال في الإنتاج إمَا مباشرةً بشراء الآلات و المواد الأولية، وإمَا بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم و السندات.[3]

1-2:اصطلاحا:

تم تعريفه من أحد رجال القانون على النحو التالي:

"يفهم من عبارة استثمار أنها عمل أو تصرف لمدة معينة،من أجل تطوير نشاط اقتصادي، كان هدا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية(من بينها الملكية الصناعية،المهارة الفنية،نتائج البحث أو في شكل قروض).

---

[1] سليمان محمد عمر الهادي، الإستثمار الأجنبي المباشر حقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي الوصفي، الطبعة الأولى الأكاديميون، عمان- الأردن،2010، ص 22.

[2] عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 3.

[3] عمر هاشم محمد صدقة، المرجع السابق، نفس الصفحة.

2- مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

لقد اختلف الاقتصاديون في تعريفهم للاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للتعقيدات الناجمة عن إختلاف المعايير الإحصائية و القانونية، و كدا المشاكل المترتبة لقياس نفقاته،لدا فقد لقي عناية خاصة سواء من طرف المختصين أو حتى المنظمات الدولية.

2-1: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الاقتصاديي

عرف (HYMER) الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه " حركة دولية لرأس المال الخاص على المدى الطويل بحيث يكون المستثمر يراقب مباشرة المؤسسة الأجنبية .[1]

فيعرفه (BERTIN) بأنه :الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع، يأخد هدا الإستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية . كما يأخد أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم"[2]

كما يمكن استخلاص مفهوم شامل للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهات نظر مختلفة " الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها و يمتلكها و يسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي. إما بسبب ملكيته للمشروع، أو لاشتراكه في رأس مال المشروع و دلك بقصد المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له حق في الإدارة على موارده المالية الخاصة بالإضافة إلى الموارد غير المالية كالمؤهلات التكنولوجية و التسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات ، و يكون الغرض من وراء هدا المشروع هو تحقيق أرباح و عوائد تكاليف الاستثمار".[3]

2-2: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المنظمات الدولية

صندوق النقد الدولي(FMI) و منظمة التعاون الإقصادي و التنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما(المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر(مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هده المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفود في إدارة المؤسسة. [4]

---

[1] Stephen H.Hymer,the international Operations of National Firm,a Study of doctor,Mcgill University, Canada,1960,P11.

[2] Kojima kiyochi,direct Foreign Investement,Billing and sons Ltd,Guildfed,London,1982,P52.

[3] حسان خضر، الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،2004،ص 5.

[4] OECD,(1999),third Edition of the detailed benchmark of foreign direct investment ;paris,P,07

كما يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه : دلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ن تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداريين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر أخر (القطر المستقبل للاستثمار). [1]

يتضح من التعريفات السابقة أن المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظريات الاستثمار الأجنبي كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال ، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا و دلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح. [2]

ثانيا: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد ظهر مصطلح الإستثمار الأجنبي المباشر في كتابات(1930,Herbert Feis) لأول مرة و عموما يمكن إيجاز التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال ستتة مراحل زمنية.

1- مرحلة الإزدهار في الإستثمار الأجنبي المباشر1800-1915

إزدهر الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة السابقة للحلرب العالمية الأولى، و قد ساعد للإستقرار السياسي و الإقتصادي و حرية التبادل التجاري و إزالة العوائق و توفر عنصر الأمان لتلك الإستثمارات الأجنبية، حيث أن معظم هذه الإستثمارات تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات و المتخصصة في إستخراج الثروات الطبيعية التي تحتاجها الدول الأم،ومن بين الدول التي برزت في مضمار الإستثمار الأجنبي المباشر هي بريطانيا التي إشتهرت بسوقها في لندن بوصفه مركزا مهما لعقد قروض الإستثمارات الأوروبية[3].

2- مرحلة تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر 1916-1945

تقلصت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة ما بين الحربين، إذ لجأت بعض الدول لسحب رؤوس اموالها من الخارج لتمويل الحرب و كذالك تصفية قسم من موجوداتها في الخارج، و تميزت هذه المرحلة بتقلب الأدوار التقليدية للبلدان المصدرة لرأس المال إذ حلت الولايات المتحدة الأمريكية محل بريطانيا، و خلال هذه الفترة أخدت أزمة الكساد العظيم إظطرابات نقدية كبيرة، دفعت بأغلب الدول إلى فرض قيود على حرية إنتقال راس المال، فضلا على تغيير نظم تمويل المشروعات و إعتمادها على التمويل الداتي و القروض المصرفية بدلا من إعتمادها على التمويل الخارجي[4].

---

[1] علي عبد القادر على،(2004) ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والثلاثون، ص 4

[2] حاتم عبد الجليل القرنشاوي، تجارب عربية في جدب الإستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الإستثمار والتمويل، مصر، ص 3.

[3] هيل عجمي، الإستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم و الإتجاه و المستقبل، دراسات إستراتيجية، العدد:32، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة،1999،ص 12.

[4] محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات و أثارها الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1978،/ص 29.

3- مرحلة إنتعاش الإستثمار الأجنبي المباشر1946-1969

بعد الحرب العالمية الثانية، إشتدت الحاجة إلى رؤوس الأموال نتيجة الدمار و نفقات الحرب التي أنهكت أوروبا و بلدان أخرى،كذلك زادت الإستثمارات لغاية التنقيب عن النفط و المعادن بشكل ملفت للنظر من قبل البلدان الغنية، و عموما تميزت هذه المرحلة بسيطرة الشركات الامريكية على الإستثمار الأجنبي،عبر مشروع مارشال الذي هدف إلى مساعدة الدول الأوروبية إقتصاديا من قبل الولايات المتحدة الامريكية لإعادة الإعمار و بناء القدرة الإقتصادية لتلك الدول، و بعد إتمام عمليات الإعمار أصبحت الدول الأوروبية أيضا مصدرة لرؤوس الأموال[1].

4- مرحلة التوسع للإستثمار الأجنبي المباشر 1970-1990

لقد تزايدت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة هائلة إبتداءا من أوائل السبعينيات و حتى 1990 حيث شهدت هذه الفترة إنكماشا و إنتعاشا تبعا للتغيرات الإقتصادية العالمية فكانت فترة إنكماش 1975-1977 بسبب حدوث الأزمة النفطية في البلدان المنتجة للنفط، تلتها فترة إنتعاش 1979-1981 ثم برزت اليابان 1982-1990 كمستثمر كبير في الخارج، و تميزت تلك الفترة بكثرة عمليات الإندماج و عقود الإمتياز كانماط رئيسية للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة و الاسواق الناشئة[2].

5- مرحلة الرواج في الإستثمار الأجنبي المباشر 1991-2006

تضاعف حجم الإستثمار الاجنبي المباشر الصادر عالميا اربع مرات، ثم عاد و تناقص خلال: 1991-1993 إذ بلغ : 178-162-175 مليار دولار على التوالي و تعتبر البلدان الصناعية المتقدمة من اكثر الدول هبوطا في حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه المرحلة، حيث إنخفض من 176.4 مليار دولار في 1990 إلى : 115.1-111.2 مليار دولار خلال العامين 1991؛1992 على التوالي، لتتوجه هذه الإستثمارات إلى الأسواق النامية التي شهدت نمو متسرعا في حركة الإستثمار الأجنبي ، و نتيجة لتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات و التي تعد المحرك الأساسي للإستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد إرتفع حجم هذه الإستثمارت الأجنبية المباشرة، فقد إرتفع حجم هذه الإستثمارات على المستوى العالم ليصل إلى 226.4 مليار دولار في عام 1998[3].

6- مرحلة الإستثمار الأجنبي المباشر أثناء الأزمة المالية العالمية (من سنة 2007 حتى 2013)

لقد واصل الإستثمار الأجنبي المباشر خلال السداسي الأول من عام 2007 وتيرة الإرتفاع حيث تجاوز معدل نموه: 30%، أما في السداسي الثاني من نفس السنة أين إنفجرت الأزمة المالية إبتداءا من الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل في فترة وجيزة معظم الدول المتقدمة، أما خلال سنة 2008 فقد شهدت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إنخفاظا محسوسا لكنه لم يمس كل الدول الإقتصادية بنفس درجة الحدة، نظرا لإختلاف الأثر الأولي للازمة من بلد لأخر،إذ إنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة التي أندلعت بها

---

[1] هناء عبد الغفار، الإستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية الصين نمودجا،بيت الحكمة، بغداد،2002،ص 14.

[2] محمد مطرود السميران، قياس الأثار الإقتصادية للإستثمرات الأجنبية المباشرة على الإقتصاد،جامعة دمشق،2007-2008،ص 29.

[3] هناء عبد الغفار، مرجع نفسه، ص 44.

الأزمة، لكنها واصلت التزايد بمعدل أبطأ مقارنة بالسنوات الفارطة في كل من الدول النامية والإقتصاديات الإنتقالية، حيث إرتفعت بـ: 14.8% لتصل إلى حدود 685 مليار دولار في البلدان النامية و بـ: 33% لتصل 121 مليار دولار في الاقتصاديات الإنتقالية، ويرجع السبب في ذلك لضعف درجة إرتباط الأنظمة المالية لديها مع الأنظمة البنكية والأوروبية والأمريكية، فضلا على استمرار النمو الاقتصادي القوى الناجم عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية[1].

وحسب المناطق فقد إزدهرت التدفقات إلى حد كبير في أفريقيا 27% و كذلك في أمريكا اللاتينية و منطقة ومنطقة البحر الكاريبي 13%، إلا أن الانكماش الاقتصادي العالمي طال هذه المناطق في النصف الثاني من عام 2008 و بداية 2009 مما أدى إلى انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،أما في دول شرق جنوب أسيا ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 17% ، ليسجل رقما قياسيا 300 مليار دولار في2008 [2]، قبل أن تتراجع بحدة في الربع الأول من 2009 ، و نفس السيناريو سجل في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة إنتقالية في جنوب شرق أوربا، حيث إرتفعت بـ 26% لتصل إلى 114 مليار دولار في عام 2008 لتنخفض بعد دلك بـ 46% في الربع الأول من عام2009 [3].

وعلى الرغم من التوترات و تصاعد المخاطر والتطورات السلبية في الإقتصاد العالمي فقد شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2011 إرتفاعا بنسبة 17% لتبلغ 1.5 تريليون دولار من 1.30تريليون دولار في 2010، و متجاوزة بذلك متوسط ما قبل الازمة المالية و الإقتصادية العالمية خلال الفترة 2005-2007، البلغ:1.47 تريليوم دولار، إلا أن التدفقات لا تزال اقل بنحو 23% عن الذروة التي بلغتها خلال 2007 ، كما أن صافي إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة (و هي بالأساس عمليات إستحواذ على الشركات و توسعات في الخارج) هبط إلى 1.31 تريليون دولار في عام 2012 و وفقا للأرقام الأولية للأنكتاد فإن الدول الغنية شكلت 90% من ذلك الهبوط مع إجتذاب إستثمارات بلغت : 549 مليار دولار فقط في 2012، واحتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بالصدارة بين مستقبلي الإستثمارات الأجنبية المباشرة و بلغت 147 مليار دولار تلتها الصين بتدفقات بلغت 120 مليار دولار.

وفي سنة 2013 عادت الإستثمارت الأجنبية المباشرة إلى وتيرة الإرتفاع بنسبة 9% لتصل إلى 1.49 تريليون دولار، كما صاحب هدا الإرتفاع أيضا تزايد في أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم و بنفس النسبة 25.5 تريليون دولار، و تجدر الإشارة أن الأنكتاد يتوقع إستمرار تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال السنوات الثلاثة المقبلة ليبلغ حوالي 1.6 تريليون دولار في عام2014 ، و 1.74 تريليون دولار في عام 2015 و 1.85

---

[1] الأسكوا، اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي أسيا ، دليل الإتفاقيات الثنائية للإستثمار،الأمم المتحدة،2010 ، ص 9.

[2] CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, Société transnationales production Agricole et Développement, nation Unis, New York et Genève ,2009,P 7.

[3] CNUCED, OP-CIT, P 7.

تريليون دولار في عام 2016، مدفوعا بشكل رئيسي من قبل النمو المرجح للإستثمارات في الإقتصاديات المتقدمة، و من المرجح حسب دات المصدر ان يعود التوزيع الإقليمي للإستثمار الأجنبي المباشر إلى النمط السائد قبل 2012، أي من المرجح أن تحظى الدول المتقدمة بحصة الأكبر من تدفقات هدا النوع من الإستثمارات بنسبة 52% في عام 2016، و ذلك بسبب مخاطر عدم اليقين المرتبطة بالتغيرات السياسية و الصراعات الإقليمية التي من الممكن أن تعيق التحسن المتوقع في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و الناشئة [1].

ثالثا: دوافع الإستثمار الاجنبي المباشر

هناك عدة دوافع لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال، أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في إستقطاب مثل هدا النوع من الاستثمار، و على العموم يمكن التفرقة بين نوعين من الدوافع التي يصدر من أجلها قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- دوافع تصدير الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين من خلال العناصر الأساسية التالية:

1-1- طبيعة النشاط الإقتنصادي و التجاري: تلعب طبيعة النشاط الإقتصادي و التجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج بالبحث عن أسواق إستهلاك ملائمة و نقل وحدات الإنتاجية و التسويقية أو رأس مال معين إليها و مباشرة الإنتاج فيها[2].

2-1- زيادة العوائد: تتحقق الزيادة في العوائد للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعظيم الإستفادة من ميزة إنخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة، حيث كانت هذه الخاصية تلعب دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيفة، و التي يتميز إنتاجها بانه غير مخصص للإستهلاك المحلي و أنما هو موجه إلى التصدير نحو البلدان المتقدمة[3].

3-1- تخفيض المخاطر: تقليل المخاطر التي تتعرض إليها إستثمارات الشركات الأجنبية و التي يحملها الإنتاج في بلد واحد، فتوزع و إنتشار الإستثمارات على عدد كبير من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب[4].

4-1- زيادة المبيعات: تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسين هما: إهتمامات المستهلكين و الزبائن بمنتجاتها أو خدماتها و الرغبة و القدرة على الشراء،إن زيادة و توسيع مبيعات الشركة متعددة الجنسيات خارج

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، الكويت، 2014، ص ص70-71.

[2] دريد محمد السامرائي، الإستثمار الأجنبي المعوقات الضمانات القانونية،مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،ص 76.

[3] دريد محمد السامرائي، مرجع نفسه، ص 77.

[4] محمد عبد العزيز،الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن،الطبعة الأولى،ص 24.

نطاق الدولة التي تعمل بها يمثل الهدف الأساسي للأعمال الدولية، و بهدف الإستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة[1].

5-1- تحسين الموارد و ضمان توفيرها: يبحث المنتجون و الموزعون عن منتجاتهم و خدماتهم و مكونات إنتاجهم في الدولة الأجنبية، و بهدف ضمان التدفق المستمر دون إنقطاع لهده المواد و الأجزاء و بالكمية و الجودة و الأسعار المرغوبة، و بالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير، هذه الإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو تمكنها من التميز على منافسيها و بذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها الوفية وربحيتها[2].

6-1- زيادة صادرات البلد للإستثمار الأجنبي المباشر: فعلى سبيل المثال تؤذي فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دورا مهما في صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجد فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية[3].

7-1- الرغبة في النمو و التوسع: و قد تلجأ الشركة إلى إقغمة مصنع لها في الخارج إذ ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة،حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الإستيراد، حتى تستفيد هي ايضا من مزايا إنخفاض التكاليف و من تم إنخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالإستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو و التوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الإستثمار الخارجي و البحث عن منافد عبر الحدود الوطنية[4].

8-1- السياسة الإقتصادية لدولة المستثمر و الرغبة في الهيمنة: تهتم الدول المتقدمة إقتصاديا بتشجيع شركاتها على الإستثمار في الخارج بإعتبار أن هذا الإستثمار يعود بفوائد عديدة على إقتصادها الوطنى، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها و زيادة حجم تجارتها الدولية و تأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة، مما لايؤذي في نهايته إلى تحسين وضعها الإقتصادي و زيادة دورها في الحياة التجارية الدولية[5].

2- دوافع إستيراد الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبت مختلف الدول المتقدمة و النامية في تنافس لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الاسباب و الدوافع، و التي يمكن عرضها في النقاط الأتية:

---

[1] محمد عبد العزيز،مرجع سابق،ص 24.

[2] غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية و اثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسية، المؤتمر العلمي الدولي السابع"تداعيات الأزمة الإقتصادية على منضمات الأعمال التحديات- الفرص- الأفاق"2009/11/11/10، الأردن،ص 20.

[3] محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 24.

[4] دريد محمد السمرائي، مرجع سابق، ص 78.

[5] طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى،دار النهضة العربية، القاهرة،2000 ،ص 185.

1-2- سد فجوة الإدخار- الإستثمار: تعاني جل الدول النامية من عجز في التمويل خطط التنمية، حيث يعجز الإدخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للإستثمار الوطني، الامر الذي يجعلها تلجأ إلى المصادر التمويل الخارجية، و التي تشتمل في الإستثمار الأجنبي المباشر و الإعهانات و المنح و القروض الخارجية[1].

2-2- نقل التكنولوجيا الحديثة: تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الإقتصادي و تسريع وتيرته، و الطرق الأقصر للحصول على هده التكنولوجيا و بأقل التكاليف هو إستيراد مكوناتها و العمل على تطويعها و توطينها وفق متطلبات الإقتصاد المحلي،و يعد الإستثمار الأجنبي المباشر من افضل الطرق المتاحة أمام الإقتصاد الدول النامية لنقل التكنولوجيا.

3-2- تحسين وضعية ميزان المدفوعات: يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاث قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، و توفير العملات الصعبة نتيجة إحلال الواردات، فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الإستثمارية، مما ينعكس إيجابا على تحسين وضع ميزان المدفوعات[2].

4-2- تخفيض مستوى البطالة: يسهم الإستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة و ذلك منة خلال قدرته على توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشائها، لا سيما في ظل إنخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية، أو تمنح المشروع الإستثماري بخاصية كثافة إستخدام اليد العاملة بدلا من كثافة رأس المال.

5-2- زيادة التراكم في رأس المال الثابث و الإنتاج الوطني: يؤذي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع إستثمارية جديدة، مما ينجر عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد المضيف و من المتوقع أن ينعكس هدا الأمر بشكل إيجابي في زاوية تحقيق الرفاهية الإقتصادية للبلد المضيف.

6-2- الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية: يمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن و الأراضي الزراعية الشاسعة و المياه الجوفية...إلخ، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية أو بعضها، الأمر الذي يجعل الإستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، من خلال ما يوفر من إمكانيات لإستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية التي توفر عليها هذا البلد.

---

[1] عبد الكريم بعداش، الإستثمار الأجنبي المباشر و اثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة: 12996-2008 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص النقود و المالية،ة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008 ، ص ص، 56-58.

[2] محمد سعد عميرة، الدور الإقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة و صناعة عمان، مركز البحوث والدراسات،2011،ص 6.

رابعا : اشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

تتباين أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و تتعدد تبعا للأهمية النسبية و الخصائص المميزة بكل شكل من أشكال هدا الاستثمار، وقد اشارت أغلب الدراسات الحديثة إلى أن أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر شيوعا تتمثل فيما يلي[1]:

1- الإستثمار المشترك :

تعد المؤسسات المشتركة شكلا من أشكال التحالفات الإستراتيجية، حيث تفضي بإشتراك دولتين أو أكثر عل المستوى الحكومي أو الخاص، بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو السوق الإقليمية أو التصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال ، والمواد الخام، و المهارات التنظيمية والتسييرية، و قنوات الإنتاج، و تتوقف فعالية المشروعات المشتركة على مدى سلامة البيئة الاستثمارية وتتمتع الشركاء المجلس بمراكز قوة[2].

وعموما يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب الآتية:

- الاتفاق يكون طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي يمارس نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف.
- يمثل الطرف الوطني من قبل شخصية معنوية قد تكون تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- أن قيام أي مستثمر بشراء حصة في شركة وطنية يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة إستثمار مشترك.
- في جميع الحالات السابقة لابد أن يتمتع كل أطراف الإستثمار بحق المشاركة في إدارة المشروع.

ويتمتع الإستثمار المشترك بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المزايا التي يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- يعد من أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهده الشركة بالتملك المطلق لمشروع الإستثمار.
- يساعد هدا النوع من الإستثمار على تخفيض المخاطر التي تحيط بمشروع الإستثمار خاصة الأخطار غير تجارية مثل التأميم و المصادرة.
- يعد وسيلة للتغلب على القيود التجارية و الجمركية المفروضة من الدول المضيفة و بالتالي تسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا منى التصدير أو الوكلاء.
- ساعد هذا النوع من الإستثمار تسهيل مهمة الطرف الأجنبي للحصول على القروض المحلية و الحصول على المواد الخام الأولية اللازمة.

---

[1] محمد عبد العزيز،مرجع سابق،ص ص 35-36.

[2] سعيدي يحيى، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2006-2007،ص 65.

[3] عبد السلام أبوقحف، السياسات و لأشكال المختلفة للإستثمارت الأجنبية،مرجع سابق،ص ص 18-20.

أما عيوب الإستثمار المشترك بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر فتكمن في :

– إحتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفي الإستثمار خاصة في حالة إصرار الطرف المحلي على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في المشروع الإستثمار.

– قد يسعى الطرف الوطني بعد مدة معينة إلى غنهاء الطرف الأجنبي من المشروع الإستثمار و هدا يعني إرتفاع درجة المخاطرة.

– إنخفاض القدرات المالية و الفنية للمستثمر المحلي يئثر سلبا على مشروع الإستثمار لتحقيق اهدافه الطويلة و القصيرة الأحل.

كما تتمثل مزايا الإستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة في :

– إن هذا الشكل إن أحسن تنظيمه و توجيهه أو إدارته يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و التنمية التكنولوجية.

– خلق فرص جديدة للعمل.

– تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو من الاستيراد.

في حين عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

–حرمان الدول المضيفة المزايا السابقة إذ أصر الطرف الأجنبي على مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.

– نظرا لإحتمال إنخفاض القدرة المالية الوطنية فقد يؤذي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هدا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة.

– من المحتمل جدا عدم توفر طرف وطني كفء قادر المشاركة الفعالة في هذا الأسلوب الإستثماري[1].

2– الإستثمار الأجنبي المملوك بالكامل:

يعد هذا النوع من الإستثمار الأجنبي المباشر من اكثر الأنواع تفضيلا للشركات المتعددة الجنسيات، و يتمثل في قيام هده الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة[2]، ويعد هدا النوع من الإستثمار أكثرتفضيلا للشركات المتعددة الجنسيات لأنه يضمن سيطرة كاملة على الإنتاج و التسويق.

ومن أبرز المزايا التي يتمتع هدا النوع من الإستثمار الأجنبي المباشر توافر حرية كاملة في الإدارة و التحكم في النشاط الإنتاجي و سياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة[3].

أما عيوب هدا النوع من الإستثمار بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات فتمكن في تعرضه للمخاطر التأميم أو المصادرة أو التصفية الجبرية لا سيما في دول العالم الثالث.

---

[1] عبد السلام أبو قحف،مرجع سابق،ص 27.

[2] سعيد يحيى، مرجع سابق،ص 66.

[3] عبد السلام أبو قحف،إدارة الأعمال الدولية،مرجع سابق، ص 303.

3- الإستثمار في المناطق الحرة:

يكون الإستثمار الأجنبي المباشر هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، حيث يعمل من خلال قوانين خاصة به تنظم له عملية إنشاء المشروعات الإستثمارية بحيث تتمتع بإعفاء من كامل الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة داخل الدولة المضيفة.

إن أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع و جذب الاستثمار الأجنبي ولاسيما المباشر، حيث تخلق الدول في المنطق الحرة بيئة اقتصادية جيدة تفضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر وعمليات الشحن والتوزيع والتخزين[1].

وتتميز المناطق الحرة بالعديد من المزايا والفوائد لكل البلد المضيف والمستثمرين على حد سواء، ويمكن إيجازها في النقاط الآتية:

3-1- المزايا المتعلقة بالبلد المضيف:

- العمل على تخفيض القيود الجمركية و بالتالي جذب رؤوس أموال جديدة.
- تخفيض مستويات البطالة منة خلال توفير مناصب الشغل.
- القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير و المشروعات الصناعية داخل البلد.
- تنمية المناطق النائية و الأقل تقدما.
- زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طريق الرسوم و الإيجارات.
- تطوير الصناعة المحلية من خلال الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.

3-2- المزايا للمستثمرين الأجانب:

- الحصول على إعفاءات ضريبية و جمركية و أراضي بأسعار معقولة.
- تسويق منتوجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة.
- الإستفادة من الأيدي العاملة و مستلزمات الإنتاج الرخيصة.
- الإستفادة من البنى الاساسية التي تقدمها الدول المضيفة للمشاريع المقام على أراضيها.
- يتحصل المستثمرون الأجانب على حق الإقامة داخل البلد.

و من أهم العيوب الموجهة إلى المناطق الحرة و الإستثمار الأجنبي المباشر فيها ما يلي :

- خلق مناطق متفاوتة في نسب النمو و التنمية الإقتصادية في الدولة الواحدة.
- شيوع ظاهرة التهريب غير القانوني و البضائع غير المقلدة و سرقة العلامات التجارية واعتمادها بدون موافقة صاحبها الأصلي.

[1] الأسكوا، تطور المناطق الحرة في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك،كانون الثاني،1995،ص 48.

4-الاستثمار في مجموعات أو عمليات التجميع:

وهو عبارة عن مشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني (المحلي) عام أو خاص يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني منتجا معينا (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، و في معظم الأحيان و خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع و تدفق العمليات و طرق التخزين و الصيانة ...إلخ،في مقابل عائد مادي معين يتفق عليه[1].

5- عمليات الاندماج و الاستحواذ:

يقصد بالاندماج إتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ فينشأ عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة الأولى قائمة بينما تختفي وتذوب الثانية، و لقد أصبحت عمليات الاندماج و الاستحواذ سمة بارزة، حيث لعبت دورا جوهريا في تشجيع القيام بالإصلاحات طويلة الأجل، مثل إعادة هيكلة العمليات، وإعادة تخصيص الأصول في المنشآت. ومثل هده العمليات يمكن أن تحمل في طياتها فوائد طويلة الأجل إدا ما صاحبتها سياسات لتسيير المنافسة وتحسين الإدارة الحازمة للشركات، حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية، و زيادة امتدادها الجغرافي، وتوسيع حصتها في السوق العالمية[2].

ولعل أهم الأسباب الدافعة لهذا التوجه ما يلي [3]:

- البعد الإستراتيجي للشركات، حيث تستهدف تقليص التكاليف و تنويع المنتجات و الإمتداد الجغرافي.
- الإستفادة من فرص التمويل المتاحة.
- البيئة الخارجية، على إعتبار أن معظم الشركات ترغب في تعزيز التعاون مع منافسيها، بحثا عن التعاون والنمو.

والجدير بالذكر أن دراسة قام بها كل من Philipp & Pierre لعينة تتكون من 78 دولة (نامية و ناشئة) خلال الفترة (1987-2005) بينت أن الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي يعزز النمو، في حين أن عمليات الإندماج والاستحواذ ليس لها تأثير يذكر على النمو، وتستمد هده النتيجة التطبيقية قوتها من التحليل النظري، القائل بأن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي يعكس التوسع في رأس المال للبلد المضيف وهو ما يفسر المساهمة

---

[1] مصطفى بابكر،تطور الإستثمار الأجنبي المباشر،برنامج من إعداد المعهد الوطني للتخطيط مع مركز المعلومات و دعم إتخاد القرار بمجلس الوزراء بمصر،يناير، 2004،ص ص18-19.

[2]أشوكا مودي وشوكو نجيشي، عمليات إندماج الشركات و شراءها عبر الحدود في جنوب شرق أسيا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 38، مارس 2001، ص 6.

[3] Charon Kahan ,Global Mergers and Acquisitions : The year of Mega Feal ,Global Fainace,September 1998,P P 10-11.

الإيجابية له في النمو الإقتصادي، أما عمليات الاندماج والاستحواذ لا تعدو إلا أنم تكون عبارة عن نقل للملكية، و بالتالي لا ينجز عنها إنشاء استثمارات جديدة[1].

الفرع الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

مند كتابات آدم سميت إلى يومنا هذا، و النمو الاقتصادي يحتل في أدهان كثير من الاقتصاديين و صناع القرار أهمية بالغة، إذ تسعى جل الدول من خلال برامجها الاقتصادية إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية، كما أن شقا معتبرا من الدراسات الأكاديمية أصبحت تركز على دراسة النمو الاقتصادي طويل الأجل، مقارنة بظاهرة النمو قصير الأجل، ذلك لأن البحث في النمو ينصب على مدى قدرة الاقتصاد على توفير السلع و الخدمات بوتيرة متزايدة و خلال فترة زمنية طويلة، و عليه سيخصص هذا الفرع من المطلب الأول من أجل تحديد تعريف النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إبراز أهم المؤشرات المستخدمة لقياس هذه الظاهرة.

أولا: ماهية النمو الاقتصادي

يبقى النمو الاقتصادي الهدف الاقتصادي الأساسي لمختلف الدول، و على رأس أهداف السياسات الاقتصادية باعتباره يمثل خلاصة الجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة من طرف حكومات الدول المختلفة. في هذا الصدد سنحاول تسليط الضوء على مفهوم النمو الاقتصادي و مختلف عناصره.

1- تعريف النمو الاقتصادي

إن مصطلح النمو الاقتصادي ظاهرة كمية تعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.[2]

حيث أن: [3] **متوسط الدخل الفردي = الدخل الوطني ÷ عدد السكان**

أي أنه يشير الفرد في المتوسط من الدخل الوطني للمجتمع،وهدا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطنين و بالطبع فإن هذا لا يحدث إلا فاق معدل نمو الدخل الوطني (الناتج الوطني) معدل النمو السكاني، فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الوطني مساويا لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني سوف يظل ثابتا، أي أن مستوى معيشة الفرد لن يتغير، وفي هذه الحالة لا يوجد هناك نمو اقتصادي بل أكثر من هذا زاد الدخل الوطني بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب

---

[1] Guillaume-Philipp Harms,Pierre : The Growth effects of greenfield investment and mergers and acquisitions,Econometric investment and inplication for mena countries ,Working Paper N° :794 Economic Research Forum ,November,2013,P 16.

[2] Régis Benichi,Marc Nouschi,la croissance aux XIX eme et XX eme siecles,deuxieme edition,grandes ecoles medecine,paris,1990,p 44.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية،1999 ، ص 11.

الفرد من الدخل الوطني سوف ينخفض و التالي يتدهور مستوى معيشته، و تمثل هذه الحالة نوع من التخلف الاقتصادي.

مما سبق يمكن القول أن: [1] **معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل نمو السكان**

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل النمو الدخل الوطني أكثر من معدل النمو السكانية، بالإضافة إلى أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية،أي لا بد من استبعاد التضخم، و على ذلك فإن [2] :

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي – معدل التضخم

يشير التعريف السابق إلى أن النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا.

ويعرف النمو الإقتصادي ايضا انه هو النتيجة المركبة للتطور خلال فترة طويلة، يتمثل في زيادة أحجام و كميات المتغيرات الإقتصادية في الإقتصاد، فالنمو بهدا المعنى يعتبر الهدف النهائي لكل إقتصاد أيا كانت طبيعته [3]

كما يعرف النمو الاقتصادي من منظور آخر على انه يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والثقافية ...إلخ[4]

في حين عرف النمو الاقتصادي من طرف آخر على أنه حالة تعبر عن حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي الإجمالي للمجتمع أو القدرة الإنتاجية للمجتمع مع مرور الزمن بالزيادة في الموارد الطبيعية والبشرية، رأس المال،[5] وأيضا في متوسط نصيب الفرد من هدا الناتج حيث أن هناك ثلاثة حالات للنمو الإقتصادي:[6]

– **النمو التلقائي** : و يقصد به الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل نمو السكان في المجتمع، و يحدث هدا نتيجة تفاعل المتغيرات الإقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الإعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط القومي.

– **النمو العابر**: و يحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية و يزول بزوالها، و النمو ليس له صفة الاستمرار و قد عرف هدا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية.

---

[1] Thiery de Montbrial,Emmauelle Fauchart,Introduction a l économie,4 eme édition, Dunod, paris ,P353.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية، 1999، ص 12.

[3] عبد الله الصعيدي،الإدخار و النمو الإقتصادي (نظريات و سياسات و موضوعات)، دار وائل،2007،ص 124.

[4] مدحت القريشي،التنمية الإقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، دار وائل، 2007،ص 124.

[5] Dminick Salvatore,Eugeue A.Diulio,principes d economie,Mcgraw-hill,1984,P224.

[6] هشام محمود الأقداحي،معالم الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية و القومية في البلدان النامية،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،2009،ص 121.

– **النمو المخطط** : وهدا النوع من النمو يحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع إستراتيجية للتخطيط الاقتصادي، و النمو المخطط يعتبر نموا ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي، إلا أنه يتم بمعدلات أسرع على عكس النمو العابر الذي يعتبر نمو تابعا و لا يملك الحركة الذاتية.

ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي [1].

ويعرف الاقتصادي **لكزنش** النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، و تكحون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية و الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها. ويتكون هذا التعريف من ثلاث مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي[2]:

– إن استمرارية الزيادة في الناتج القومي هي بنيان للنمو الاقتصادي و القدرة على توفير مدى واسع للسلع، و هي إشارة للنضج الاقتصادي؛

– التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق للاستمرار الاقتصادي كشرط ضروري و ليس كافي؛

– لتحقيق النمو المترتب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسة و إيديولوجية؛

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي:

"النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الإجمالي بما يساهم في زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي وذلك مع مرور الزمن".

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي

رأينا فيما سبق تعريف النمو الاقتصادي ، حيث أنه لقياس مستوى نمو دولة ما هناك بعض المقاييس المعتمدة التي تعبر عن الوسيلة التي من خلالها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو، و قد تباينت من مفكر إلى **أخر**، وبما أن النمو الاقتصادي، إلا أن الحقائق العلمية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية و الوطنية واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية و هي الأمور التي يتعين أخدها بعين الاعتبار عند تقدير هذا المؤشر أو تلك المرتبطة به ومنها:

1– الدخل الوطني(الناتج الحقيقي)

إن قيمة كل ما ينتج من سلع و خدمات في سنة معينة تساوي الناتج الوطني الإجمالي، و يقاس معدل نمو اقتصاد ما بالتغير في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة[3].

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية (إجتماعيا، تقافيا، إقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009، ص 124.

[2] ميشل تودارو، التنمية الإقتصادية، دار المريخ، ص 175.

[3] عثمان ابو حرب، الإقتصاد الدولي، دار أسامة، عمان، الأردن،ص 34.

حيث اقترح الأستاذ (Meade) قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني بدلا من متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هدا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول دلك أن زيادة الدخل أو نقصانه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصادي عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، إضافة إلى عدم الاستفادة منه إدا انتشرت الهجرة من و إلى الدولة[1].

2- متوسط الدخل:

حيث يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي الأكثر استخداما وصدقا عن قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل و الصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد[2] .

هناك طريقتان لقياس النمو الاقتصادي و هما:

- **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى حيث يمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية: [3]

معدل النمو = (الدخل الحقيقي في الفترة الحالية- الدخل الحقيقي في الفترة السابقة)÷(الدخل الحقيقي في الفترة السابقة).

- **معدل النمو المركب:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا توجد طريقتان لحسابه هما طريقة النقطتين و طريقة الانحدار.

وفقا لطريقة النقطتين لدينا المعادلة التالية: $\mathbf{YN} = (\mathbf{1} + \boldsymbol{CMc})^{\boldsymbol{N}}$

حيث أن :

$\boldsymbol{CMc}$ = النمو المركب؛

N = فرق عدد السنوات بين أول و أخر سنة في الفترة؛

Y ∘= الدخل الحقيقي لسنة الأساس؛

YN = الدخل الحقيقي لأخر الفترة(N)؛

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي :

$$\boldsymbol{I_{nyt} = A + CM_{ct} \rightarrow CM_{ct} - I_{nyt} - A}$$

حيث :

I_{nyt} = اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t)؛

A = الثابت؛

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسرى، المرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية عاطف،علي عبد الوهاب نجا، التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007،ص99.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسرى، المرجع سبق ذكره،ص 59.

CM_{ct} = معدل النمو المركب في السنة (t)

t = الزمن؛

3- الدخل الكلي القومي الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد تكون للدولة موارد كامنة و إمكانيات مختلفة للاستفادة من هذه الموارد كالتقدم التقني، حيث تؤخذ في الإعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار لم يلقى أيضا القبول في الأوساط الإقتصادية لصعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة و المتوقعة في المستقبل [1].

4- معادلة سنجر Singer

وضع سنجر معهادلة النمو الإقصادي في ستة 1952 و هي لثلاثة عوامل [2].

$$D = Sp - R$$

حيث أن :

D = معدل النمو السنوي لدخل الفرد؛

S = هي معادلة الادخار الصافي؛

P = إنتاجية رأس المال؛

R = معدل نمو السكان السنوي؛

في هدا الصدد افترض سنجر قيما عديدة لهذه المتغيرات لهي:

S = 6 في المائة من الدخل القومي؛

P = 0,2 في المائة؛

R = 1,25 في المائة؛

إلا أن هذه الافتراضات واجهت بعض الانتقادات:

- نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي 6 في المائة لا تعتبر مقبولة في الوقت الحاضر لان الدول النامية في مقدورها تكوين مدخرات كبيرة؛

- معدل النمو السكاني 1,25 في المائة أقل من المعدلات السائدة في الدول النامية إذ يقدر بحوالي 3.2 في الدول النامية عامة؛

- إنتاجية الاستثمارات 0,2 ، و هي نسبة منخفضة وتقل كثيرا عن ما حقق بالدول النامية.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، و أخرون، المرجع سبق ذكره،ص 98.

[2] المرجع السابق،ص 99.

ثالثا: محددات النمو الاقتصادي

1- كمية و نوعية الموارد البشرية

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن [1] :

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ÷ عدد السكان

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، و بالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إدا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فغن الدخل الحقيقي لا يتغير، لكن هناك اعتبارات كمية و نوعية يجب أخدها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل، و بالتالي على معدل النمو الاقتصادي، هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية، وتحدد بعدة عوامل أهمها:

- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع)
- كمية و نوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج؛
- نسبة التعليم، المستوى الصحي، و المهارات الفنية للعمال
- درجة التنظيم و الإدارة و العلاقات الإنسانية في العمل؛

2- كمية و نوعية الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج اقتصاد معين و نموه الاقتصادي على كمية و نوعية موارده كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، حيث أن امتلاك الأرض الصالحة للزراعة و المعادن و الثروات التي تحويها الأرض مكن حيث وفرتها و تنوعها تمثل عامل أساسي في زيادة التنمية الاقتصادية، هده الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان وهذا يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

3- تراكم رأس المال

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات و الجسور، المدارس، الجامعات و غيرها أي تراكم رأس المكتال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار و بالتالي الرفع من معدل النمو[3].

---

[1] فتيحة بناني، السياسة النقدية و النمو الإقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة بومرداس،2008،ص 08.

[2] عدنان المناني صالح، دور الإستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصى للتجربة الصينية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، كلية بغداد، العدد الخاص بمؤشر الكلية،2003،ص 363.

[3] رنان مختار،التجارة الدولية و دورها في النمو الإقتصادي، الطبعة الأولى،منشورات الحياة، الجزائر،2009، ص 49.

4- معدل التقدم التقني

يعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن أهم عنصر لعملية النمو الإقتنصادي هو التقدم التكنولوجي من خلال ابتكار أواستحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية أكثر كفاءة من الطرق القديمة[1].

5- عوامل بيئية

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية وثقافية أو اقتصادية، أي لا بد وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، و نظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، و نظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة و استقرار سياسي و حكم يدعم النمو الاقتصادي[2].

6- التخصص و الإنتاج الواسع

وهو الذي دعا إليه (Adam Smit) في كتابه ثروة الأمم (1776) فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج، وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.[3]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما

الفرع الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعددت النظريات التي تناولت لتفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و سنقوم بعرض بعض فيمايلي:

أولا: النظرية الكلاسيكية

" لقد أستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط".[4]

" يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هده المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات،أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الهيئات متعددة الجنسيات، وتستند وجهة نظر الكلاسيك في شن الشأن إلى عدد من المبررات من بينها مايلي: [5]

1- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها الى دول الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

---

[1] رنان مختار،التجارة الدولية و دورها في النمو الإقتصادي، الطبعة الأولى،منشورات الحياة، الجزائر،2009، ص 50.

[2] فتيحة بناني، المرجع سبق ذكره، ص 9.

[3] فتيحة بناني، المرجع سبق ذكره، ص 9.

[4] مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية، النظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص55.

[5] عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989، ص 32.

2- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

3- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

4- قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.

5- وجود ت الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها من خلال خلق التبعية الإقتصادية و التبعية السياسية "

"من بين الانتقادات التي قدمت لهده النظرية أنها مبنية على فرضية التامة وهي فرضية غير واقعية" [1]

ثانيا: نظرية عدم كمال الاسواق

" تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض على السلع فيها"[2]

" كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية اكبر مايلي:

6- اختلاف جوهري في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الانتاج المحلي؛

7- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛

8- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تنتج بكلفة وسعر أعلى؛

9- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

10- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور؛

11- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جدبها للاستثمار في الدول النامية؛

12- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية للأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة".[3]

---

[1] عبد السلام ابو قحف، مرجع نفسه، ص32.

[2] عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص48.

[3] فليح حسن خلف،التموين الدولي، ،ص 181.

من بين الانتقادات التي قدمت لهده النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج و هدا غير واقعي من الناحية العلمية.

كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في السوق في تحقيق أهداف الشركات المتعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.[1]

ثالثا: نظرية الميزة الاحتكارية [2]

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن تلك المميزات التنافسية تجعل الشركات المحلية.

ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

وكان (هايمر) أول من وضَح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

وقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية ولم تشرح كذلك المحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

الفرع الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع مايلي:

أولا: نظرية توزيع المخاطر [3]

ركز هوكين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا لهذه النظرية، التركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى

---

[1] عبد السلام أبو القحف،إقتصاديات الأعمال و الإستثمار الدولي، ،ص398

[2] رضا عبد السلام ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة،دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، مصر،المكتبة العصرية بالمنصورة، 2002، ص 49 .

[3] رضا عبد السلام ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة،دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، مصر،المكتبة العصرية بالمنصورة، 2007، ص 48 .

أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع في سلة واحدة وبالتالي تقوم الشركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار من بيئة في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض.

بالرغم من أن هذه النظرية غير جانب من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي لخدمة السوق الأمريكي فمل حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقر الولايات الط على سوق والاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقييم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج

" تقوم هذه النظرية على أساس أن دورة الحياة للمنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المادية المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي أبرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص."[1]

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالآتي: [2]

1- مرحلة الظهور(الإنتاج) والبيع في السوق المحلي: من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة وغير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلع الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يضل محدودا لفترة حتى تتضح لذا الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمختصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، عمان، مؤسسة الورق، 2004، ص 182.

[2] علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق، ص 165-168.

2- مرحلة النمو والتصدير: في هذه المرحلة يزيد الطلب على سلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة والتجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.

3- مرحلة نضوج السلعة: في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من أنَ ثقة المستهلك بالمنتج لازالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الأسواق الخارجية في السوق المحلي مشبع، أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بأن وضعها فيه أصبح مهدد إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيود حماية مثل الرسوم والجمارك والضرائب.....الخ.

ومن هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية (فروع)خارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول واردا واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير إستراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون كما تلجأ ضمن الإستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.

4- مرحلة الانحدار والتدهور: في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدف استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة الإنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولواءاتهم للسلعة بحثا عن سلعة الجديدة مماثلة و تبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها و تقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغيرات على شكل السلعة و أحجامها و ألوانها و عيوبها و أسعارها....الخ، بهدف البقاء

- في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جدية تغزو بها الأسواق و هو ما يطلق عليه "بالإستراتيجية الهجومية".

تعزي نظرية دورة حياة السلعة إلى البروفسور رايموند فيرنون(Raymond Vernon) من جامعة هارفارد الأمريكية في قسم إدارة الأعمال فقد لاحظ فيرنون أن أسلوب أن أسلوب بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرنون أن سرعة استهلاك السلع سريعة الاستهلاك ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها و طبقا لفيرنون فإن هده السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف و التوسع في الإنتاج الكبير و فتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الإلكترونية التي تتقادم بسرعة كبيرة و كدالك بعض السلع الغذائية التي تخضع مستوى الطلب عليها على التغير في اتجاهات وأذواق المستهلكين، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد و جد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع و نصف مصنعة و بعض السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم و الاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة.

من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

- ليس من الضروري ان تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي دكرت في دورة حياة السلعة ، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.

- ركزت هده النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع و بالأخص السلع دات التقنية الفنية العالية.

ثالثا: النظرية الانتقائية لجون دينينغ في الانتاج الدولي

لقد طور دينينغ المنهج الانتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاثة مجلات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في النظريات الثلاثة الآتية:[1]

نظرية المنضمات الصناعية،نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ،و نظرية الموقع، و وفقا للنظرية الانتقائية فإن الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها، و اعتبارات الموقع في الدول المضيفة،التي تجعل من المفيد قيام الشركة بالاستثمار في دولة دون أخرى، و امتلاك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل، في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.و إن للشركة الأفضلية في الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية كالتصدير أو التراخيص، و أن تتوفر في الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور، اتساع السوق توافر المواد الأولية، و يوجد اتفاق على نطاق واسع على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتوافر الثلاثة السالفة الذكر و أشار

[1] على العدنان داود محمد الغداري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية، المنهل، جانفي 2016، بدون طبعة، ص ص 69-70

(dunning) إلى أنه إدا أمكن تدويل الميزات الراجعة للملكية فإن الشركة ستفضل كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر و التصدير على منح التراخيص.

وتوضح النظرية بناءا على أسسها الثلاثة المذكورة، الأسباب التي تدعو كثيرا من الشركات للتحول غلى شركات متعددة الجنسيات ، و الأسباب الكامنة وراء تحبيذ عدد من الشركات و المستثمرين للاستثمار في دول أخرى.

وبحسب النظرية الانتقائية تتلخص العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار في عوامل الجدب و عوامل الدفع وهده الأخيرة هي التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية لزيادة الضرائب و القيود على التوسع و غيرها من الأمور،التي تدفع الشركة للبحث عن السوق آخر غير سوق الدول الأم، أما عوامل الجذب فهي التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى العوامل التجارية والاقتصادية الملائمة، وقد صنفها **دنينغ** إلى أربعة عوامل هي التقارب الثقافي كتشابه أساليب الحياة للأفراد وحجم السوق وتحركات المنافسين والتقارب الجغرافي وذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل والشحن والاتصال الخارجي كالاستثمارات الأمريكية في دول أمريكا الاتينية واليابان في دول جنوب شرق آسيا.

وتعد هذه النظرية من أكثر النظريات المعرفة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأنها اعتمدت على عوامل متعددة وليس على عامل واحد.

رابعا: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية) [1]

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين **كوجيما** و**أوزاوا**، إذ حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية المتمتعة بخصائص تسييرية، تنظيمية، تكنولوجية تختلف عن نظيراتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وطورا نموذجا يمزج بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية والصناعية للحكومة والأدوات الجزئية كالأحوال المعنوية للشركة والتمييز التكنولوجي، وذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وتؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات والاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، ولذلك توصي بالذخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفال من خلال السياسات التجارية، فهذه النظريى تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبرهن كوجيما على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية.

إذ يختلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى. إذ تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة. وتعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها ومرجعيتها والنموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تؤكد هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد على تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة دون تقديم تفاصيل.

[1] على العدنان داود ، مرجع سابق، ص ص 68-69

المطلب الثالث: الدراسات السابقة

شهدت السنوات السابقة بحثا نظريا وتطبيقيا واسعا حول أثر الاستثمار الأجنبي لمباشر على النمو الاقتصادي، لكونه موضوع مثير للجدل لصناع السياسات الاقتصادية، وهنا سيتم استعراض موجز للدراسات السابقة المختلفة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: عرض الدراسات السابقة

لقد نالت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر قسطا وفيرا من البحث والدراسة وذلك نظرا لأهميته بالنسبة للدول النامية والجزائر خاصة، وسنتناول هنا بعض الدراسات السابقة الوطنية والأجنبية التي تطرقت لها متغيرات الدراسة.

أولا: الدراسات الوطنية:

- دراسة **بلال بوجمعة، 2013، التي كان مضمونها حول سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الإنمائية بالجزائر- دراسة تطبيقية للفترة 1986-2001**، تهدف هذه الدراسة إلى دراسة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف، بالإضافة إلى دورها في تنمية الصادرات غير النفطية باستخدام السلاسل الزمنية، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر ايجابا في النمو الاقتصادي، إذ تبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، كما توصلت الدراسة الى نفس النتيجة بالنسبة للصادرات غير النفطية.

- كما توصلت دراسة **محمد** عايب، 2017 للفترة (2014-1983) ، باستخدام نموذج التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، والتي أكدت النتائج إلى أن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر محدودة وضعيفة لأن مصدر الدخل في الجزائر لازال يرتبط بقطاع المحروقات.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

- دراسة **محمد مطرود السميران، 2008: قياس الآثار الاقتصادية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني**،هدفت الدراسة إلى قياس تحليل الآثار المباشرة للاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة من 1981 إلى 2006، وذلك بتطبيق طريقة الانحدار الذاتي وأشارت نتائج الدراسة الى أن معظم الاستثمارات الأجنبية قد توجهت نحو قطاع الصناعة مستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار الأردني خلال تلك الفترة، كما بينت الدراسة أيضا أن الاستثمار الأجنبي يحفز النمو الاقتصادي في الأردن وله دور ايجابي، مما سينعكس على مستوى معيشة المواطن.

- **دراسة (Thaalbi Ines,2013) تحت عنوان: Déterminants Et Impacts Des IDE Sur La Croissance Economique En Tunisie** ، تهدف هذه الأطروحة إلى تحديد الشروط اللازم توفرها حتى تكون سياسات جذب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية ذات أثر ايجابي على معدلات النمو،حيث اعتمدت الدراسة على نظرية النمو الداخلي لدراسة حالة تونس خلال الفترة 1970 إلى 2009، وتم تقدير وتحليل نتائج ستة معادلات قصد تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعد ايجابيا وذو معنوية إحصائية، وكذلك كان ايجابيا على النمو

المحلي، بينما حقق أثر سلبي على الصادرات. وخلصت الدراسة بضرورة العمل على بذل المزيد من الجهود من أجل تطوير مناخ الاستثمار وتوفير الأرضية لتحقيق الأثر غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أن قياس أثر الاستثمار الأجنبي عن النمو الاقتصادي في الجزائر ودراسة العلاقة طويلة الأجل، حيث تمتد الفترة من 1990 إلى 2019 ، إلى أن نتائج وتوصيات الدراسة وآفاقها يمكن أن توجه الباحثين إلى القيام بدراسات وأبحاث مستقبلية فيما يتعلق بهذا الجانب.

الفرع الثالث: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، تم الاستفادة في تحديد المتغيرات المتعلقة بالموضوع هذا فيما يخص الجانب النظري، أما فيما يخص الجانب التطبيقي أخدنا نظرة عن كيفية تحليل واختبار النظريات الاقتصادية.

خلاصة الفصل

تناول هدا الفصل الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة لرفع معدل النمو الاقتصادي باعتباره ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي والعلاقة التي تربط بينهما، كما تم استعراض مسح للدراسات السابقة و عرض مساهمة البحث حول هذا الموضوع، وأهم ما تم استخلاصه من ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي هذا ما أكدته أغلبية الدراسات السابقة في حين بعض الدراسات الأخرى لم تجد تأثير.

الفصل الثاني:

قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019

تمهيد

يتمحور دور النظرية الاقتصادية حول محاولة تفسير و تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، بينما يستهدف أسلوب القياس الاقتصادي تقدير العلاقات الاقتصادية بشكل كمي من خلال العمل على قولبة الظاهرة في شكل رياضي بسيط يسهل عملية فهمها، و كذا تحديد العوامل الأكثر تأثيرا على الظاهرة المدروسة،مما يساعد صناع السياسات الاقتصادية على رسم سياسات تتفق إلى حد بعيد مع الواقع الاقتصادي للبلد.

ولغرض قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1999-2019 تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول الأسس النظرية لنماذج الانحدار الخطي المتعدد، أما المبحث الثاني فيهتم بتوصيف النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة، في حين يعني الثالث بتقدير وتحليل النتائج المتعلقة بالنماذج القياسية المتبناة.

المبحث الأول: الأسس النظرية لنماذج الانحدار الخطي المتعدد

لم يعد الاعتماد على النظريات الاقتصادية كافيا لتحليل الظواهر، وذلك لتعقد البيئة وتعدد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة الواحدة، لذا نستخدم أساليب الاقتصاد القياسي من أجل إثبات أو نفي صحة النظريات الاقتصادية أو التوصل إلى نظريات جديدة، لعل من أبرز الطرق و الأساليب التي يعني هذا المبحث بدراستها نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وذلك من خلال عرض فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد وتقدير معلماته، وكذا مختلف الطرق المتاحة لتقييم النموذج بشكل عام.

المطلب الأول: مدخل الاقتصاد القياسي

يتطرق هذا المطلب إلى مفهوم الاقتصاد القياسي، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد.

الفرع الأول : مفهوم الاقتصاد القياسي

سنحاول في هذا الفرع التعريف بالاقتصاد القياسي وذكر اهم الاهداف المرجوه من استخدامه، فضلا على عرض منهجية البحث فيه.

أولا: تعريف الاقتصاد القياسي

يتطرق الاقتصاد القياسي جاء من ترجمة المصطلح للكلمة الإنجليز (Econometrics) والذي بدوره مركب من مقطعين:

هما (Econo) و(Motrics)، حيث أن المقطع الأول جاء من العبارة(Economic) اقتصاد والمقطع الثاني جاء من العبارة (Measurements) قياسي.

أما حسب **Klein,Rothier,Maliwaud** يعرض الاقتصاد القياسي على أنه علم استعمال طرق الاستقراء والاستدلال الإحصائيين ولاسيما نظرية الاحتمالات والاختبارات، و نظريات التنبؤ والتقدير، للتحقيق من العلاقات التي تمكننا النظرية الاقتصادية من صياغتيها على شكل فرضيات.

من خلال ما سبق، يمكن تعريف القياسي بأنه ذلك العلم الذي يستعين بالطرق الرياضية والإحصائية لتحديد فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية تحديدا كميا.

وتبرز التعاريف السابقة بأن علم الاقتصاد القياسي يمثل محطة تداخل أو ترابط ثلاثة علوم تطبيقية تتمثل في:

- النظرية الاقتصادية: هي النظرية المقصودة في الدراسة والمعنية بالبحث والتطوير.
- النظرية الرياضية: هي الصياغة الرياضية للعلاقة بين الظواهر الاقتصادية.
- النظرية الإحصائية توفر الأساليب القياس والأدوات الأساسية في التنبؤ والاستدلال الإحصائي.

ثانيا: أهداف الاقتصاد القياسي:

هناك أربعة أهداف أساسية للاقتصاد القياسي، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- تحليل و اختبار النظريات الإقتصادية؛
- تفسير الظواهر الإقتصادية؛
- رسم السياسات و إتخاد القرارات؛

- التنبؤ بقيم المتغيرات الإقتصادية.

ثالثا : منهجية البحث في الإقتصاد القياسي:

هناك أربعة مراحل رئيسية في أية دراسة للقياس الإقتصادي، و يمكن شرح المراحل فيما يلي:

1- المرحلة الأولى تخصيص النموذج

يعرض النموذج بأنه مجموعة من العلاقات الإقتصادية توضع عادة بصيغ رياضية تسمى معادلة، والتي تعكس آلية العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية التي تبين عمل منشأة أو قطاع أو إقتصاد بلد معين. وعادة ما يتم تقسيم النماذج إلى الأنواع الآتية:

- **النموذج الوصفي:** يقدم تحليلا وصفيا للعلاقات الإقتصادية الموجودة بين مختلف المتغيرات باستخدام الأساليب الرياضية.

- **النموذج القياسي:** هو عبارة عن معادلة أو مجموعة معادلات تتشكل من متغيرات داخلية (تابعة) وأخرى خارجية (مستقلة) بالإضافة إلى مجموعة معالم ومقادير عشوائية، وعلى العموم فإن المرحلة الأولى تشمل إيجاد متغيرات النموذج، الصياغة الرياضية للنموذج، المعرفة المسبقة لإشارة وحجم معالم النموذج.

2- المرحلة الثانية: تقدير النموذج

و تشمل تجميع البيانات، تمييز الدالة، اختبار درجة الارتباط فيما بين المتغيرات المستقلة لتحديد درجة أو مشكلة للتعدد الخطي، و اختبار تقنية التقدير المناسبة للنموذج.

3- المرحلة الثالثة: تقييم النموذج

تعتمد على ثلاثة معايير أساسية وهي:

- **المعايير الإقتصادية:** تتحدد من خلال النظرية الإقتصادية، وتتعلق هده المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة.

- **المعايير الإحصائية:** تهدف إلى إختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النمودج، ومن أهمها معامل التحديد وإختبارات المعنوية.

- **المعايير القياسية:** تهدف هده المعايير إلى التأكد من الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية مطبقة في الواقع.

4- المرحلة الرابعة: تقييم قوة التنبؤ للنموذج المقدر

بعد بناء النموذج و تقييم معلماته،يتم تقييم النموذج ، والاعتبارات التي تحكم عملية التقييم هي :

- مطابقة الظاهرة؛
- قدرة على توضيح المشاهدات الواقعية؛
- قدرة النموذج على التنبؤ.

الفرع الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يعني هذا الفرع بالتعرف على أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد باعتباره من أبرز النماذج القياسية المناسبة لدراسة الظواهر التي تتميز بوجود أكثر من متغير مفسر للمتغير التابع، وعليه سيتم التعريف بطبيعة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وكذا فرضيات وتقدير معلماته.

أولا : طبيعة نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يراد من النموذج الخطي المتعدد تبيان العلاقة السببية بين متغيرين أو أكثر، ويطلق على هذه العلاقة السببية بالانحدار المتعدد، وأن توضيح ذلك يكمن عن طريق عدة متغيرات، والتي عن طريقها يتم تكوين نماذج اقتصادية تحتوي على معادلات يتم إيجاد قيم لمعالمها، فنحصل بذلك على معادلات مقدرة، تستخدم للتنبؤ بقيم المتغيرات التابعة اعتمادا على قيم المعالم والثوابت والقيم الحقيقية لمشاهدات المتغيرات المستقلة والتي تكون معطاة عموما يعني الانحدار أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقات بين متغير ما يسمى بالمتغير التابع ومتغير أخر أو مجموعة من المتغيرات تسمى بالمتغيرات المستقلة أو التفسيرية ويمكن أن نعبر عنها بالشكل التالي :

$$Y_t = B_0+B_1X_{1t}+ B_2X_{2t}+\dots+ B_kX_{kt}+U_t \dots\dots\dots (1)$$

حيث :

Y_t : المتغير التابع

X_{1t} : المتغير التفسيري رقم 1 في الزمن التفسيري t

X_{2t} : المتغير التفسيري رقم 2 في الزمن التفسيري t

X_{kt} : المتغير التفسيري رقم k في الزمن التفسيري t

U_t : الخطأ العشوائي في الزمن t، و هذا الخطأ غير معروف و يبقى كذلك

n : عدد المشاهدات

ولما نأخذ كل المستويات من المتغيرات التفسيرية، و الداخلية فإننا نتوصل إلى وضع مضمون المعادلات التالية:

$$\left.\begin{array}{l} Y_1 = B_0+B_1X_{11}+ B_2 X_{12}+\dots+ B_k X_{1k}+U_1 \\ Y_2 = B_0+B_1 X_{21}+ B_2 X_{22}+\dots+ B_k X_{2k}+U_2 \\ \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \\ \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \quad \vdots \\ Y_n = B_0+B_{n1} X_{1t}+ B_2 X_{n2}+\dots+ B_k X_{nk}+U_n \end{array}\right\} \dots\dots\dots (2)$$

هذه المعادلة تتضمن (k+1) من المعلمات المطلوب تقديرها علما بأن الحد الأول منها (B_0) يمثل الحد الثابث، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلأى المصفوفات و المتجهات لتقدير تلك المعلمات، و عليه يمكن صياغة هذه المعادلات في صورة مصفوفات كالآتي:

$$\begin{bmatrix} Y_t \\ Y_t \\ : \\ : \\ Y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & X_{1k} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & X_{2k} \\ : & : & : & : \\ : & : & : & : \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & X_{nk} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ : \\ : \\ B_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ : \\ : \\ U_n \end{bmatrix}$$

وباختصار الصيغة السابقة نحصل على ما يلي :

$$\mathbf{Y = XB + U}$$

حيث أن:

Y : متجه عمودي أبعاده يحتوي مشاهدات المتغير التابع.

X: تشير إلى شعاع المتغيرات من الدرجة (k+1) n كما تشير k إلى عدد المتغيرات المدخلة في النموذج و (k+1) عدد المعالم المقدرة.

B : تشير إلى شعاع المعلمات التي يجب تقديرها.

U : متجه عمودي أبعاده يحتوي على الأخطاء العشوائية.

ثانيا: فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد

إن الصيغة السابقة تعبر عن العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديرها باستخدام الإحصائيات المتوفرة عن المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة $X_1, X_2..., X_k$ ، لذا يستوجب تحقيق الفروض الأساسية التالية:[1]

الفرضية الأولى: وجود علاقة خطية بين المتغير التابع Y_t والمتغيرات المستقلة $X_1, X_2..., X_k$ في ظل وجود خطأ عشوائي u_t و الذي يعبر عن باقي المتغيرات و الأخطاء .

الفرضية الثانية: القيمة المتوقعة لشعاع المتغير العشوائي (حد الخطأ) تساوي الصفر

$$E(U_1) = E\begin{pmatrix} U_1 \\ U_1 \\ \\ U_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} E(U_1) \\ E(U_1) \\ \\ E(U_n) \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 0 \\ 0 \\ \\ 0 \end{pmatrix} = 0$$

الفرضية الثالثة: تباين المتغير العشوائي(Et) لجميع قيم (t) و يساوي إلى $V(U_1)=\sigma^2$ و يطلق على هذه الفرضية بتجانس التباين لمختلف الحدود العشوائية (الأخطاء).

الفرضية الرابعة: المصفوفة X غير عشوائية وثابتة

الفرضية الخامسة: لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة و البواقي و نكتب :

$$E(U/X) = 0 \rightarrow Cov\ (X,U_i) = Cov[X,E(U/X)]=0$$

[1] -Eric Dor, Econométrie, Collection Synthex, Pearson ; France,2009, p128.

الفرضية السادسة: الأخطاء العشوائية تخضع إلى قانون التوزيع الطبيعي$U_i \rightarrow N(0,\delta^2_u)$

الفرضية السابعة: رتبة المصفوفة X هي K:عدد المشاهدات N هو أكبر من عدد المتغيرات المفسرة K ((K=(X)) و هي الحالة التي تلغي الارتباط الخطي للمتغيرات المفسرة.

ثالثا: تقدير معلمات الانحدار المتعدد

إن أول مرحلة في الدراسة القياسية للنموذج القياسي الإقتصادي تكمن في تحديد طريقة أو تقدير النمودج المختار وتستعمل في تقدير معالم النموذج المختار طريقة المربعات الصغرى العادية، التي تعتبر أحسن الطرق لتقدير القياس الإقتصادي الخطية، حيث تعطي هذه الطريقة تقدير غير متحيز للمعالم.

ومن خصائص هذه الطريقة أنها تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع Y فإذا كانت علاقة الانحدار المقدرة تأخذ الصيغة المصفوفية السابقة الذكر كالأتي:

$$\mathbf{Y_{(n,1)} = X_{(n,k+1)}.B_{(n,k+1,1)}+U_{(n,1)}}$$

طريقة المربعات الصغرى إلى الحصول على مقدرات المصفوفة، و يجب تدنيت مجموع مربعات إنحرافات القيم المقدرة ، و قصد تحقيق دلك يجب أن تكون المشتقة الجزئية لمصفوفة المعلنات مساوية للصفر،و بإجراء الإختصارات اللازمة للمشتقات الجزئية نحصل على شعاع المعالم المقدرة.

رابعا: تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد

عند تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد يتم بالاستعانة بمجموعة من معايير الاختبارات الإحصائية:

معامل التحديد المتعدد R^2 يفسر هذا المعامل العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات المستقلة.

اختبار إحصائية فيشر يفيد اختبار فيشر في معرفة مدى نوعية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة و ذلك من خلال اختبار المعنوية الإجمالية للانحدار باستخدام نسبة التباين المفسر بدرجة حرية$(1-k)$ إلى نسبة التباين غير المفسر بدرجة حرية $(N-K)$ ، و يعتمد على نوعين من الفروض*:

فرضية العدم H_0 انعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

فرضية البديلة H_1 وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المبحث الثاني: توصيف و تقدير و تحليل نتائج النموذج القياسي المستخدم في الدراسة

المطلب الأول: توصيف النموذج القياسي

يتم من خلال هذا المبحث التعريف بالنموذج القياسي المعتمد ضمن الدراسة، بهدف قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، تم عرض مختلف مصادر تجميع بيانات المتغيرات المدروسة.

الفرع الأول: التعريف بالنموذج القياسي المستخدم

من أشهر التطبيقات في هدا المجال تطبيق الاقتصادي المعروف Barasztein[1] الذي أستخدم نموذجا مشتقا من دالة الإنتاج للإقتصادي الشهير Romer، إذ يقيس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي، ويتكون النموذج على النحو التالي:

$$gY = b_0+b_1IDE+b_2ID+b_3X+ei$$

حيث أن:

* **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي gY** : وهو يمثل حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي عل عدد السكان و يقاس بالدولار الأمريكي، و يعتبر المتغير التابع الممثل للنمو الإقتصادي.

* **الاستثمار الأجنبي المباشر IDE** : و هو يمثل حجم التدفقات الواردة من الإستثمار إلى القطر المضيف.

* **الاستثمار المحلي الإجمالي ID** : و هو يمثل الفارق بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر.

***الصادرات X** : و هي تمثل قيمة السلع و الخدمات المنتجة محليا و الموجهة لتلبية طلب العالم الخارجي.

الفرع الثاني: مصادر تجميع بيانات النموذج القياسي المستخدم

يتناول هدا الجانب من البحث قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر ودراسة العلاقة طويلة الأجل وما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع الدراسة.

تم استقاء البيانات الخاصة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والاستثمار الأجنبي المباشر، الإستثمار المحلي الإجمالي والصادرات كمتغيرات مفسرة للفترة الزمنية الممتدة من 1999 إلى 2019 من قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

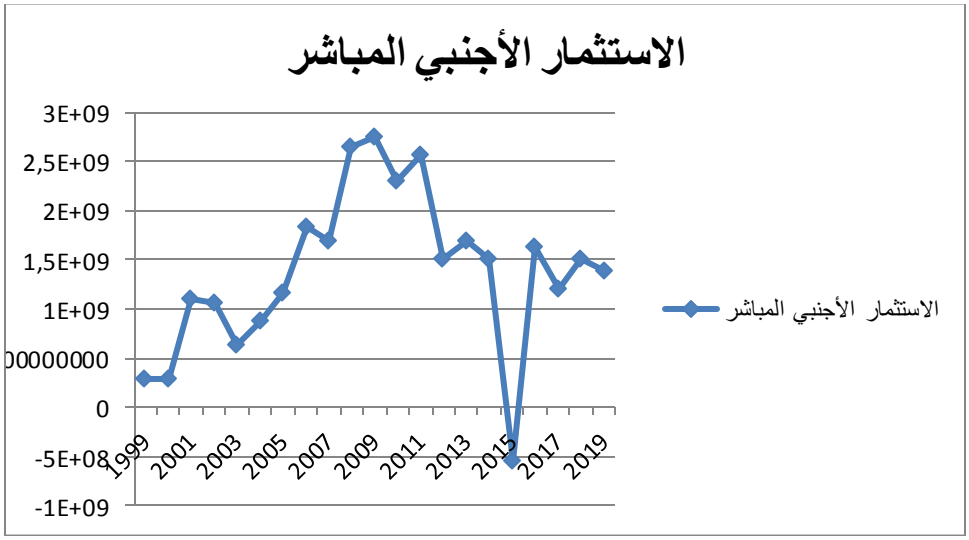

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

[1] Barasztein et al,op-cit,PP 115-135.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت وبشكل عام في تزايد مستمر، حيث مرت بمراحل"

مرحلة(1999-2000) سجلت التدفقات تحسبا ملحوظا في السنوات ما بين (1999-2000) مقارنة بالمدة التي سبقتها، و كان سبب تلك الزيادة عودة الأمن والاستقرار للجزائر و بشكل تدريجي.

مرحلة (2001-2011) عرفت الفترة قفزة نوعية بداية من سنة 2001، و التي تم على إثرها بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، بالإضافة إلى خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية، الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات و الذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية و الفرنسية و البريطانية، ما نتج عنه إرتفاع في التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الفترة، في حين سجلت تراجعا سنة 2003، لترجع و تسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ارتفاعا سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات 2002،2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات.

مرحلة (2012-2015) شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا في السنوات ما بين (2012-2014) وهذا لسحب استثمارات عدة دول من الجزائر أبرزها فرنسا التي تعد المستثمر الأول بالبلد، إضافة إلى إقرار الحكومة لقانون الاستثمار 2014، والذي يقضي بوجوب استثمار الأرباح غير الخاضعة للضرائب، في حين عرفت سنة 2015 تراجعا بتدفق سلبي ويعود هذا التراجع لشراء الحكومة لحصة مسيطرة في شركة جازي، فضلا عن انخفاض أسعار البترول جراء الأزمة النفطية الراهنة.

مرحلة (2016-2019) شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تراجعا في السنوات ما بين (2016-2019) وهذا راجع لمواصلة هبوط أسعار البترول، وعدم إستقرار التشريعات الإقتصادية.

في نفس السياق يحصر مجمل الخبراء الإقتصاديين أسباب العزوف الأجنبي عن الاستثمار السوق الجزائري في الآونة الأخيرة إلى العراقيل البيروقراطية وعدم إستقرار التشريعات الإقتصادية وغياب وضوح السوق الجزائرية فضلا عن تراجع مؤشرات الترتيب الدولي في عدة مجالات جالبة للإستثمار.

الفرع الثالث : الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي

قبل التطرق إلى تحليل نتائج تقدير النموذج ارتأينا التعرف على الخصائص الإحصائية، وكذا مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات النماذج، وذلك بهدف إعطاء فكرة أولية عن طبيعة العلاقة الكامنة بين المتغيرات

أولا: الخصائص الإحصائية ومعاملات الارتباط النموذج

لقد تضمن النموذج أربعة متغيرات وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(النمو الاقتصادي)، الاستثمار المحلي والصادرات، و لجدول رقم 01 يوضح الإحصائيات الوصفية للمتغيرات ككل:

الجدول رقم 01 : الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج

الوحدة: الدولار الأمريكي

	LNTC	LNIDE	LNID	LNX
Mean	7.895006	18.04963	23.87650	23.91684
Median	7.800668	19.88631	23.57760	24.69774
Maximum	8.629138	21.73375	25.08640	25.01204
Minimum	7.280883	6.907755	23.10259	21.59712
Std. Dev.	0.423893	4.217986	0.704378	1.206750
Skewness	0.294227	-1.431428	0.603012	-0.789030
Kurtosis	1.790008	4.221000	1.708279	1.901751
Jarque-Bera	3.017264	16.14465	5.205061	6.160708
Probability	0.221212	0.000312	0.074086	0.045943
Sum	315.8003	721.9850	955.0599	956.6734
Sum Sq. Dev.	7.007716	693.8650	19.34976	56.79362
Observations	40	40	40	40

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يبين الجدول رقم 01 بعض الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج، ويلاحظ أن الانحراف المعياري كبير في جل المتغيرات المدروسة، وفي ذلك إشارة واضحة إلى تشتت قيم الظاهرة، لاسيما بالنسبة لمتغير، وبتفحص إحصائية Jarque-Bera والإحتمالات المقابلة لها يمكن القول أن قيم الإستثمار المحلي لا تتبع قانون التوزيع الطبيعي، لأن احتمالها يعادل 0.016 تقريبا وهو أقل من 5 % وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن توزيع القيم لا يخضع للتوزيع الطبيعي، أما بالنسبة للباقي المتغيرات فهي تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانيا : مصفوفة الإرتباط

أما فيما يخص معاملات الارتباط فالجدول 02 يبين نتائج تحليل الارتباط بين جميع متغيرات النموذج.

الجدول رقم02: مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج

Correlatio				
Probability	LNTC	LNIDE	LNID	LNX
LNTC	1.000000 -----			
LNIDE	0.534046 0.0004	1.000000 -----		
LNID	0.950342 0.0000	0.504389 0.0009	1.000000 -----	
LNX	0.300580 0.0595	0.569462 0.0001	0.397817 0.0110	1.000000 -----

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن هناك علاقة إيجابية (طردية) بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبقية المتغيرات النموذج، لاسيما علاقته مع الصادرات من السلع والخدمات، كما يلاحظ أن أكبر معدل ارتباط بين النمو الإقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) ورأس المال البشري مقاسا بحجم الإنفاق دلالة ضمنية إلى أهمية العنصر البشري في دفع النمو الإقتصادي. أما أدنى معامل إرتباط فكان بين الاستثمار المحلي والاستثمار

الأجنبي المباشر، وإجمالا يمكن القول أن هناك بعض العلاقات المهمة بين بقية المتغيرات فيما بينها ويرجع دلك لإرتباطها بالإقتصاد البلد المراد دراسته و تأثرها بالحالة الإقتصادية العامة سواء كانت متردية أو حسنة.

المطلب الثاني : تقدير وتحليل نتائج النموذج

من خلال هذا المطلب سيتم تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، ثم تحليل النتائج من خلال دراسة النموذج وفقا للدراسة الاقتصادية والإحصائية، وأخيرا القياسية.

الفرع الأول: بنية النموذج القياسي

لدراسة العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي و العوامل الأخرى نستعين بالصيغة الرياضية (اللوغارتمية الخطية)، حيث يتم تحويل قيم المشاهدات (المتغيرات الداخلة في النمودج) إلى قيم لوغارتمية، و ذلك من أجل تلاقي المشاكل القياسية، و عليه يصبح الشكل العام للنموذج اللوغارتمي كما يلي :

$$\log(gy) = \beta_0 + \beta_1 \log(IDE) + \beta_2 \log(ID) + \beta_3 \log(X)$$

حيث :

" β_0، β_1، β_2، β_3 " تشير المقدرات الثابتة، و مرونة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، ورأس المال الثابت الصادرات من السلع والخدمات.

فيما يخص تقدير النموذج (النموذج اللوغاريتمي)، فقد تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية(MCO) والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، و تم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EVIEWS 10)، ونتائج تقدير النموذج اللوغارتمي يمكن توضيحها من خلال الجدول (3).

الجدول رقم (03): نتائج تقدير النموذج لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.509722	0.783808	-5.753604	0.0000
LNIDE	0.015256	0.006053	2.520490	0.0163
LNID	0.563796	0.032474	17.36158	0.0000
LNX	-0.055697	0.019911	-2.797338	0.0082
R-squared	0.923740	Meandependent var		7.895006
Adjusted R-squared	0.917385	S.D. dependent var		0.423893
S.E. of regression	0.121839	Akaike info criterion		-1.277598
Sumsquaredresid	0.534408	Schwarz criterion		-1.108710
Log likelihood	29.55196	Hannan-Quinn criter.		-1.216533
F-statistic	145.3565	Durbin-Watson stat		0.600623
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

هناك مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء(Durbin-Watson stat=0.600623) لذا وجب علينا حل هذه المشكلة، ومنه نحصل على تقدير النموذج الجديد من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (04): تصحيح نتائج تقدير النموذج لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

lnTC = f (lnIDE; lnID; lnX)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.022601	0.015829	-1.427808	0.1622
DLNIDE	0.004624	0.004593	1.006643	0.3210
DLNID	0.805372	0.122269	6.586860	0.0000
DLNX	0.071477	0.072491	0.986000	0.3309
R-squared	0.586027	Meandependent var		0.014961
Adjusted R-squared	0.550543	S.D. dependent var		0.124290
S.E. of regression	0.083326	Akaike info criterion		-2.035193
Sumsquaredresid	0.243014	Schwarz criterion		-1.864571
Log likelihood	43.68626	Hannan-Quinn criter.		-1.973975
F-statistic	16.51551	Durbin-Watson stat		1.756529
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

وفقا للجدول رقم (04) يمكن كتابة معادلة النموذج كما يلي :

$$\log(gy) = -0{,}0226 + 0{,}0046 \log(IDE) + 0{,}8053 \log(ID) + 0{,}0714 \log(X)$$

من خلال قراءة الجدول رقم (04) نلاحظ أن هناك أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ولكنه بنسبة ضعيفة، حيث تبرز النتائج ان مرونة الاستثمار المباشر تعادل (0,0046+)، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0,0046+).

كذلك هنالك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة. (0,8053%)

أما بالنسبة للصادرات فزيادتها بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة. (0.0714%)

إجمالا يعني القول أن المتغيرات التفسيرية للاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، الصادرات تتفق نتائج تأثيراتها مع التوقعات المسبقة للنظرية.

الفرع الثاني: اختبار جودة ومعنوية النموذج(الاختبارات التشخيصية)

و سيتم إجراء الاختبارات الآتية:

أولا: إختبار توصيف النموذج (TEST DE RAMSEY) : من خلال الجدول رقم (05) يمكن معرفة مدى توصيف الصيغة اللوغارتمية للنموذج و ذلك باستخدام اختبار TEST DE RAMSEY

الجدول رقم (05): نتائج اختبار RAMSEY لتوصيف النموذج

	Value	*df*	*Probability*
t-statistic	***0.972827***	***34***	***0.3375***
F-statistic	***0.946393***	***(1, 34)***	***0.3375***
Likelihood ratio	***1.070734***	***1***	***0.3008***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (EVIEWS10)

حيث نلاحظ من خلال نتائج هذا الاختبار أن مستوى معنوية (probability) اختبار فيشر أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن هناك توصيف جيد للنموذج أي أن الشكل الحالي المستخدم مناسب للبيانات.

ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء (اختبارLM): تعتمد هنا على اختبار بريش قودفري (brensch godfrey) الذي يعطي نتائج دقيقة حتى للعينات الصغيرة ويمكن من اكتشاف مشكله الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث تقوم باختبار فرض العدم التالي: **H0 : P1=P2=….=P4=0**

والذي ينص على غياب ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة Y ضد الفرض المقابل الذي ينص عكس ذلك، وفقا لهذا الاختيار وباستعمال البرنامج الإحصائي (EVIEWS10) نحصل على انحدار مساعد كما هو موضح في الجدول (06):

الجدول(06): نتائج اختبار (BREUCH-GODFREY) للارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى للنموذج.

HeteroskedasticityTest:Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	**0.575988**	**Prob. F(3,35)**	**0.6346**
Obs*R-squared	**1.834858**	**Prob. Chi-Square(3)**	**0.6074**
Scaledexplained SS	**2.286363**	**Prob. Chi-Square(3)**	**0.5151**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (EVIEWS10)

تظهر نتائج الجدول السابق لأن احتمالية قيمة إحصائية F-Statistique هي أكبر من 5%، وبالتالي يتم هنا قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ثالثا: اختبار عدم ثبات التباين:

حيث كانت نتائج التقدير وفقا لهذا الاختبار، كما يوضحه الجدول (07) الآتي:

الجدول رقم(07): نتائج اختبار (ARCH) للنموذج

HeteroskedasticityTest: ARCH

F-statistic	**0.806686**	**Prob. F(1,36)**	**0.3751**
Obs*R-squared	**0.832840**	**Prob. Chi-Square(1)**	**0.3615**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (EVIEWS10)

من خلال مخرجات البرنامج لاختبار (ARCH) يظهر لنا بأن القيم الاحتمالية للإحصائية (F= 0,3751) هي أكبر من مستوى المعنوية عند 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود تجانس في التباين وبالتالي النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

رابعا: إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء(JarqueBera)

الشكل رقم (02): نتائج التوزيع الطبيعي للأخطاء

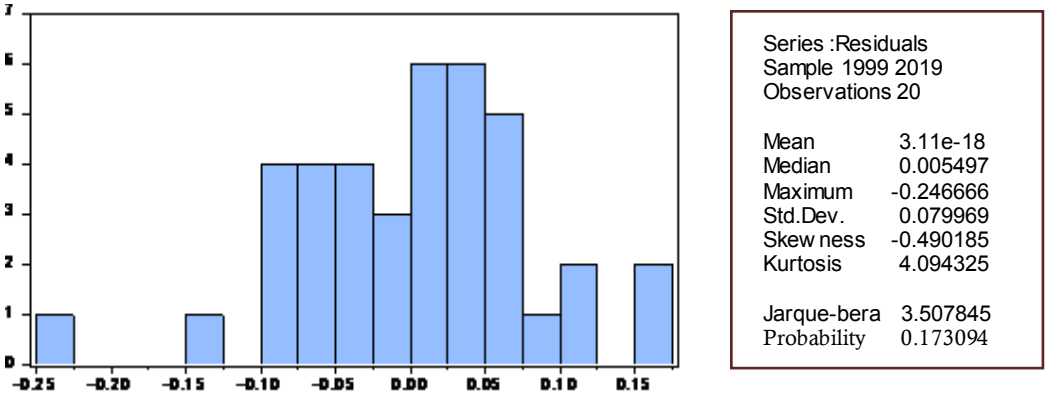

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

من خلال الشكل السابق بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque_Bera) 0.173094 وهي أكبر من 5%، وبالتالي يتم هنا قبول فرضية العدم (H0) القائلة بأن بواقي النموذج موزعة توزيعا طبيعيا.

خلاصة الفصل الثاني

لقد إهتم هدا الفصل بالتعرف على الإقتصاد القياسي بشكل عام نظرا لأهميته في صياغة العلاقات الإقتصادية بطريقة رياضية بسيطة تسهل عملية فهم الظواهر و الحكم على مدى صحة النظريات الإقتصادية.

لعل من أبرز الموضوعات التي يعني بها الإقتصاد القياسي الإنحدار الخطي المتعدد، الذي اختصت به الدراسة بالتعرف على مضامينه النظرية بهدف التمهيد لعرض الألية المعتمدة لتحليل النمادج القياسية المستخدمة للإلمام بخصوصية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999-2019.

و قد تبين من تحليل النموذج وجود تأثير إيجابي معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي للجزائر و لكنه بنسبة ضعيفة، حيث نسبت النتائج إلى مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر تعادل (0,0046+)، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة(1%)، تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة (0,0046%).

علاوة على ما سبق، فقد تمتع النمودج المقدر بقوة تفسيرية عالية فضلا على لإثبات اختبار F معنوية النموذج ككل، وبين اختبار Ramsey وجود توصيف جيد للشكل الدالي المستخدم في صياغة النماذج المعتمدة، كما اتضح خلو النماذج المستخدمة من المشاكل القياسية تحديدا مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ومشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ.

الخاتمة

خـــــاتمـــة

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية، حيث أصبحت مسألة استمالته من القضايا الضرورية والحاسمة للعديد من دول العالم خاصة الدول النامية لاسيما في ظل توجهها نحو اقتصاد السوق. وذلك نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتحقيق أعبائها ومساهمة في توظيف العمالة الوطنية، والتقليل من معدلات البطالة علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة.هذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين الى القيام بدراسات عديدة حوله.

كانت معالجتنا لموضوع أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بمثابة محاولة للإجابة على اشكالية البحث والتي تدور حول **أثر** تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019، وذلك من خلال دراسة الجانب النظري الذي يمثل الخلفية المرجعية للبحث، والجانب التطبيقي من خلال دراسة قياسية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، والتي تم من خلالها الإجابة عن كل التساؤلات المطروحة واثبات وتأكيد فرضيات البحث. وانتهت الدراسة بالحصول على جملة من النتائج الهامة والقيمة، والتي مكنتنا من صياغة مجموعة من التوصيات التي كانت بمثابة لتقييم للنتائج وتغطية النقص الملاحظ فيها .

أولا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

بناءا على ماتم التطرق عليه في الشق النظري والشق التطبيقي، تم استخلاص جملة من النتائج:

- هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، حبيث يؤدي التكامل بين المتغيرين إلى تحفيز النمو الاقتصادي، في حين يتسبب أثر الإحلال بين المتغيرين الى تثبيط النمو الاقتصادي،هذا في الأجل الطويل.
- في الأجل القصير لا توجد علاقة ايجابية معنوية كون الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج إلى وقت أطول وتوافر العوامل كثيرة تسمح له بنقل الأثر الايجابي للاقتصاد المضيف، زيادة على ذلك الامتيازات التي تقدمها الجزائر لجذب رؤوس اإلأموال الأجنبية وذلك بالإعفاءات الضريبية لفترات معينة وغيرها ما يجد من الآثار الايجابية حلال الأجل القصير.
- أظهرت النتائج القياسية أن أثر الاستثمار الأجنبي على معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1999-2019) يعد ايجابيا بنسبة ضعيفة وذو معنوية إحصائية، وهذا راجع لان الجزائر تعتمد بشكل أكبر على قطاع المحروقات. وتبين لنا هذه النتيجة صحة الفرضية الأولى.
- هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي للجزائر (علاقة تكامل)، إذ أظهرت نتائج الدراسة القياسية خلال الفترة (1999-2019) معنوية العلاقة إحصائيا، وتؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية الثانية لكن الجدير بالذكر أن هذا الأثر لم يكن بالقدر الكافي لامتصاص الأثر السلبي لاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
- التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1999-2019)، حيث كانت العلاقة بين المتغيرين معنوية إحصائيا ،أي ان زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الصادرات، وتعد هذه النتيجة جد معقولة لأن معظم صادرات الجزائر تتركز في قطاع المحروقات، وتبين لنا هذه النتيجة صحة الفرضية الثالثة المتنبأة.

ثانيا: توصيات الدراسة

من خلال دراسة الجوانب المتعددة لهذا الموضوع، وبناءا على النتائج السابقة التي تم التوصل اليها يمكن الخروج بجملة من التوصيات التي تعتبر ضرورية من أجل تحسين مناخ الاستثمار، وضمان تحقيق أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

- زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدولة الجزائرية عبر مؤسساتنا الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار؛
- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، بهدف إنتاج تكنولوجيا ذاتية متقدمة تدعم الشركات المحلية وتحقق لها فرصة اكتساب مزايا تنافسية في الأسواق الخارجية.
- تنمية العنصر البشري وتوعية والارتقاء بمستوى مهاراته، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستثمارية، وإنشاء مكاتب ترويج لأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم.
- ضرورة قيام الحكومة الجزائرية بإجراء المزيد من الإصلاحات للقطاع المالي والمصرفي

- القضاء على الفساد في القطاعات العامة من التهرب الضريبي والمحسوبية والرشوة ، وتطبيق القوانين بصورة صارمة للحصول على محيط أعمال شفاف.

ثالثا: أفاق الدراسة

بعد عرض نتائج الدراسة والتوصيات ذات الصلة بالموضوع، نأمل من الطلبة في المستقبل أن يهتموا بالبحث في المواضيع المقترحة التالية:

- أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة في المغرب العربي.
- الوسائل الكفيلة لتطوير وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المراجع باللغة العربية

- الكتب:

1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (إجتماعيا، تقافيا، إقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009.

2) دريد محمد السامرائي، **الإستثمار الأجنبي المعوقات الضمانات القانونية**،مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،

3) رضا عبد السلام، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**،دراسة مقاربة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، مصر،المكتبة العصرية بالمنصورة، 2002.

4) رنان مختار،**التجارة الدولية و دورها في النمو الإقتصادي**، الطبعة الأولى،منشورات الحياة، الجزائر،2009.

5) سليمان محمد عمر الهادي،**الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي الوصفي**، الطبعة الأولى الأكاديميون، عمان- الأردن،2010.

6) طاهر مرسى عطية،**أساسيات إدلرة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى،دار النهضة العربية، القاهرة،2000.

7) عثمان ابو حرب، الإقتصاد الدولي، دار أسامة، عمان، الأردن.

8) عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

9) عمر صقر، **العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.

10) على العدنان داود محمد الغداري، **الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية**، المنهل، جانفي 2016، بدون طبعة.

11) عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**إتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية الإسكندرية،1999.

12) عبد الله الصعيدي، **الإدخار والنمو الإقتصادي (نظريات و سياسات و موضوعات)**، دار وائل،2007.

13) محمد السيد سعيد، **الشركات المتعددة الجنسيات و أثارها الإقتصادية والإجتماعية و السياسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1978.

14) عبد السلام ابو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، 1989.

15) محمد سعد عميرة، **الدور الإقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية**، غرفة تجارة و صناعة عمان، مركز البحوث و الدراسات،2011.

16) محمد عبد العزيز، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي**، دارالنفائس للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن،الطبعة الأولى.

17) محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية عاطف،علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.

18)محمد عبد القادر عطية،رمضان محمد أحمد مقلد، **النظرية الإقتصادية الكلية، كلية الإقتصاد،** جامعة الإسكندرية،مصر،.2005

19)محمد مطرود السميران، **قياس الآثار الإقتصادية للإستثمرات الأجنبية المباشرة على الإقتصاد**،جامعة دمشق،2007-2008.

20)مدحت القريشي،التنمية الإقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، دار وائل،الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

21)ميشل تودارو، التنمية الإقتصادية، دار المريخ.

22)هشام محمود الأقداحي، **معالم الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية و القومية في البلدان النامية**،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،2009.

23)هناء عبد الغفار، **الإستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية الصين نموذجا**، بيت الحكمة، بغداد،2002.

- **الرسائل:**

1) سعيدي يحيى، **تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2006-2007.

2) عبد الكريم بعداش، **الإستثمار الأجنبي المباشر واثره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة: 1296-2008** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص النقود و المالية،ة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008.

3) فتيحة بناني، **السياسة النقدية و النمو الإقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة بومرداس،.2008

- **المجلات:**

1)أشوكا مودي وشوكو نجيشي، **عمليات إندماج الشركات و شراءها عبر الحدود في جنوب شرق أسيا**، مجلة التمويل و التنمية،العدد 1، المجلد 38، مارس 2001.

2)حسان خضر، **الإستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة جسر التنمية، العدد32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2004 عدنان المناني صالح،**دور الإستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصى للتجربة الصينية**،مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة،كلية بغداد، العدد الخاص بمؤشر الكلية،2003.

3)علي عبد القادر على،(2004) ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية**،العدد الواحد والثلاثون.

4)هيل عجمي، الإستثمار **الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم و الإتجاه والمستقبل**، دراسات إستراتيجية، العدد:32، مركز الإمارات للدراسات البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة،1999.

5) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، **مناخ الإستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار**، الكويت، 2014.

الملتقيات:

1) الأسكوا، تطور المناطق الحرة في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك،كانون الثاني،1995.

2) الأسكوا، اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي أسيا،**دليل الإتفاقيات الثنائية للإستثمار**،الأمم المتحدة،2010.

3) حاتم عبد الجليل القرنشاوي، **تجارب عربية في جدب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مؤتمر الإستثمار والتمويل،مصر.

4) غسان عيسى العمري، **المعضلات الأخلاقية و اثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع"تداعيات الأزمة الإقتصادية على منضمات الأعمال التحديات- الفرص- الأفاق"2009/11/11/10، الأردن.

5) مصطفى بابكر،**تطور الإستثمار الأجنبي المباشر**، برنامج من إعداد المعهد الوطني للتخطيط مع مركز المعلومات و دعم اتخاد القرار بمجلس الوزراء بمصر،يناير، 2004.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1) Barasztein et al,op-cit,.

2) Dminick Salvatore,Eugeue A.Diulio,principes d economie,Mcgraw-hill,1984.

3) Charon Kahan ,Global Mergers and Acquisitions : The year of Mega Feal ,Global Fainace,September 1998.

4) CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, Société transnationales production Agricole et Développement, nation Unis, New York et Genève ,2009.

5) Eric Dor, Econométrie, Collection Synthex, Pearson ; France,2009.

6) Kojima kiyochi,direct Foreign Investement,Billing and sons Thiery de Montbrial,Emmauelle Fauchart,Introduction a l économie,4 eme édition, Dunod, paris.

7) Ltd,Guildfed,London,1982.

8) OECD,(1999),third Edition of the detailed benchmark of foreign direct investment ;paris.

9) Philipp Harms,Pierre-Guillaume : The Growth effects of greenfield investment and mergers and acquisitions,Econometric investment and inplication for mena countries ,Working Paper N° :794 Economic Research Forum ,Nevember,2013.

10) Régis Benichi,Marc Nouschi,la croissance aux XIX eme et XX eme siecles,deuxieme edition,grandes ecoles medecine,paris,1990.

11) Stephen H.Hymer,the international Operations of National Firm,a Study of doctor,Mcgill University, Canada,1960.

الملاحق

الملحق رقم01: البيانات المستخدمة في التحليل القياسي للنموذج

السنوات	النمو الاقتصادي	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار المحلي	الصادرات من السلع والخدمات
1999	1588,347503	11861988164	291600000	11570388164	56735459726
2000	1764,97383	11327398352	280100000	11047298352	60366529149
2001	1740,642423	12504047141	1113105541	11390941600	58796999391
2002	1781,837365	13946688085	1064960000	12881728085	62030834358
2003	2103,413058	16347309258	637880000	15709429258	66683146934
2004	2609,945608	20492042127	881850000	19610192127	68817007636
2005	3113,101094	23086591435	1156000000	21930591435	72877211087
2006	3478,654871	27110697541	1841000000	25269697541	71346789654
2007	3950,519369	35532035259	1686736540	33845298720	70633321757
2008	4923,629265	49986993441	2638607034	47348386407	68938122035
2009	3883,261271	52464368993	2746930734	49717438259	61975371710
2010	4480,799271	58492189390	2300369124	56191820266	61975371710
2011	5455,853529	63347039057	2571237025	60775802032	60302036674
2012	5592,257099	64389444903	1500402453	62889042450	58010559280
2013	5499,581487	71702339974	1691886708	70010453267	54703957401
2014	5493,02559	80004715869	1502206171	78502509698	54813365316
2015	4177,892515	70139058549	-537792920,9	70676851470	55087432142
2016	3946,443977	68933537153	1638263954	67295273199	58943552392
2017	4044,2766	69368224703	1200965280	68167259423	55347995696
2018	4114,715061	70352797490	1506316886	68846480604	52968031881
2019	3948,343279	68767637024	1381900000	67385737024	49948854064

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي على شبكة الانترنث http://data.worldbank.org

جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية حالة الجزائر 1999-2019

من اعداد الطالب: تحت اشراف الأستاذ
صابر بوالغبرة ركي أحسن

السنة الجامعية 2019-2020

جل الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر كالجزائر على غرار الدول النامية، لم يتوقف سعيها الحثيث لجذب الاستثمار الأجنبي خصوصا في ظل ظروف العولمة، كما أن مسألة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز النمو الاقتصادي للدول المضيفة لا تزال محل شك لدى كثير من الباحثين،

وبناءا على هذا قمنا بصياغة إشكالية الدراسة، المتمثلة في:

ما أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019؟

تندرج من هذه الاشكالية اسئلة فرعيةّ، يمكن حصرها في:

- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر؟
- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في الجزائر؟
- هل هناك علاقة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؟

لأجل الإجابة عن التساؤلات المطروحة، تم صباغة الفرضيات التالية:

- هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر نتيجة للمزايا التي صاحبت قدومه؛
- هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي للجزائر؛
- هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية.

من أجل معالجة الإشكالية والإجابة عن أسئلتها واختبار الفرضيات، وتحقيق الأهداف المرجوة تم تقسيم هده الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول الإطار النظري والفصل الثاني الإطار التطبيقي.

- حيث يتم في الفصل الأول سرد جملة من المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كذا العلاقة المرتبطة بينهما وفي المبحث الثاني الدراسات السابقة المتناولة في هذا الموضوع
- أما الفصل الثاني الخاص بالدراسة القياسية، إذ تم في المبحث الأول تناول المنهجية والأدوات القياسية من خلال تحليل لمتغيرات الدراسة، وسرد تعريف للنموذج المستخدم في الدراسة، في حين المبحث الثاني جاء تحت عنوان النتائج والمناقشة حيث تم تناول نتائج النموذج المستخدم في الدراسة بتحليل إحصائي، قياسي واقتصادي، ومن تم مناقشتها للخروج بتوصيات حول هذا الموضوع.

قياس أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي خلال الفترة 1999-2019

- تم استقاء البيانات الخاصة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والاستثمار الأجنبي المباشر، الإستثمار المحلي الإجمالي والصادرات كمتغيرات مفسرة للفترة الزمنية الممتدة من 1999 إلى 2019 من قاعدة بيانات البنك الدولي.

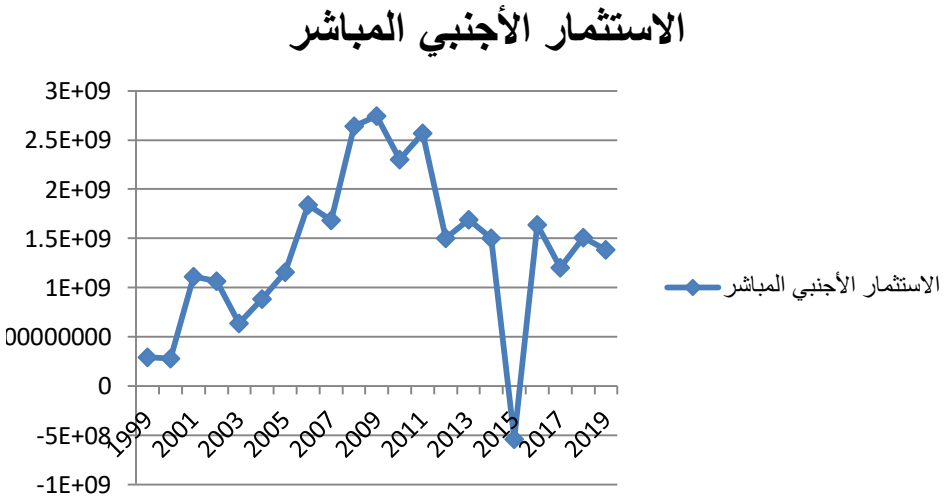

تقدير النموذج لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

- لقد تم تحويل النمودج الأساسي إلى نمودج الإنحدار الخطي المتعدد و بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10 خلصنا إلى المعادلة الخطية التالية:
- Log (gy)=0.2226+0.0046 Log(IDE)
- من خلال قراءة الجدول رقم (04) نلاحظ أن هناك أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ولكنه بنسبة ضعيفة، حيث تبرز النتائج ان مرونة الاستثمار المباشر تعادل (0,0046+).

– و قد تبين من تحليل النموذج وجود تأثير إيجابي معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي للجزائر و لكنه بنسبة ضعيفة، حيث نسبت النتائج إلى مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر تعادل (0,0046+)، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة(1%)، تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة (0,0046%).

- علاوة على ما سبق، فقد تمتع النمودج المقدر بقوة تفسيرية عالية فضلا على لإثبات اختبار F معنوية النموذج ككل، وبين اختبار Ramsey وجود توصيف جيد للشكل الدالي المستخدم في صياغة النماذج المعتمدة، كما اتضح خلو النماذج المستخدمة من المشاكل القياسية تحديدا مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء ومشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ.

خلصت الدراسة بجملة من النتائج والتوصيات أهمها:

- **نتائج الدراسة:**
- هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي للجزائر (علاقة تكامل)
- التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1999-2019).
- أن أثر الاستثمار الأجنبي على معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1999-2019) يعد ايجابيا بنسبة ضعيفة.
- **توصيات الدراسة:**
- زيادة الاهتمام بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدولة الجزائرية عبر مؤسساتنا الوطنية لتطوير وترقية الاستثمار؛
- القضاء على الفساد في القطاعات العامة من التهرب الضريبي والمحسوبية والرشوة ، وتطبيق القوانين بصورة صارمة للحصول على محيط أعمال شفاف.

بعد عرض نتائج الدراسة والتوصيات، نأمل من الطلبة في المستقبل الاهتمام بالمواضيع التالية:

- أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة في المغرب العربي.
- الوسائل الكفيلة لتطوير وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر